

## المغرب

المغرب نظام ملكي دستوري فيه برلمان منتخب ويبلغ عدد سكانه حوالي 34 مليون نسمة. ووفقاً للدستور، ترجع السلطة الحكومية العليا إلى الملك محمد السادس الذي يرأس مجلس الوزراء ويعين أو يوافق على تعيين أعضاء الحكومة. ويستطيع الملك أن يعفي الوزراء من مهامهم وأن يحل البرلمان وأن يدعو إلى انتخابات جديدة وأن يدير شؤون الدولة بموجب مرسوم ملكي. ويتكون الجهاز التشريعي من مجلسين، ويمكن لمجلس النواب حل الحكومة من خلال التصويت بحجب الثقة عنها. وقد جرت الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2007 لاختيار أعضاء مجلس النواب بسلاسة، وشفافية وحسب الأصول. ووفقاً للمراقبين الدوليين، اعتبرت هذه الانتخابات خالية نسبياً من المخالفات الحكومية. وقد خضعت قوات الأمن للسلطات المدنية.

لم يتمتع المواطنون بالحق في تغيير بنود الدستور التي يقوم على أساسها نظام حكمهم الملكي أو الأحكام التي تحدد أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. وقد وردت تقارير عن قيام الفروع المختلفة لقوات الأمن بممارسة التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وقد ظلت أوضاع السجون دون المعايير الدولية. واستمر ورود تقارير تفيد بوقوع اعتقالات تعسفية وحالات حبس انفرادي واستمرار إفلات الشرطة وقوات الأمن من العقاب. وأثرت السياسة، علاوة على الفساد وعدم الكفاءة، على السلطة القضائية، التي لم تكن مستقلة تماماً. كما قيدت الحكومة حرية الصحافة، وشكل الفساد مشكلة خطيرة في جميع أفرع الحكومة. وقد استمرت مشكلتنا الاتجار بالأفراد وعمالة الأطفال، خاصة في القطاع غير الرسمي وغير المشمول بقانون العمل.

### احترام حقوق الإنسان

الجزء 1: احترام كرامة الإنسان، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ. الحرمان التعسفي أو غير المشروع من الحياة

لم ترد أية تقارير عن ارتكاب الحكومة أو أحد منسوبيها أية أعمال قتل ذات دوافع سياسية، لكن وردت تقارير عن حدوث وفيات خلال فترة الاحتجاز من قبل الشرطة. وفي 11 أيلول/سبتمبر، تم اعتقال فضيل أبركان في مدينة سلا وأتهم باستخدام المخدرات وتم إطلاق سراحه بعد حبسه لمدة 48 ساعة. وقد عاد أبركان بعد عدة أيام لاستعادة متعلقاته الشخصية التي تمثلت في دراجة نارية وهاتف خلوي. حينها حدثت مشادة تم على إثرها حبس أبركان واتهامه "بالاعتداء على ضباط أثناء تأدية مهمتهم." وقد نقل أبركان بعد يومين إلى مستشفى الرباط حيث تم إعلان وفاته. وقد قامت السلطات بفتح تحقيق، لكنها لم تقدم أي اتهام بحلول نهاية العام.

وفي 2008، قُتل عبد الرزاق القادري بعد مظاهرة اتسمت بالعنف في جامعة القاضي عياض بمراكش. وقد كشف تشريح الجثة الذي أجرته الحكومة أن جروح القادري تدل على اعتداء إجرامي. وفي آب/أغسطس، أفادت الحكومة بأن الشرطة قد اعتقلت شخصاً يشتبه في تورطه في مقتل القادري وقامت باتهامه بالاعتداء والضرب، وقد أسقطت أسرة القادري الاتهام المقدم من قبلها ضد الحكومة.

وخلافاً للسنوات الماضية، لم ترد تقارير تفيد بتورط قوات الأمن في وفاة مهاجرين أثناء محاولتهم العبور بطريقة غير مشروعة عن طريق المغرب إلى أوروبا (طالع الجزء 2 ج). ولم تقدم الحكومة أية معلومات إضافية بشأن وفاة مهاجر زعمت المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان أنه قُتل على يد قوات الشرطة على حدود منطقة مليلة في كانون الثاني/يناير 2009.

ب. الاختفاء

ويلزم القانون الجنائي للبلاد قوات الأمن بإخطار المحتجزين بالتهمة الموجهة ضدهم وبإخطار ذويهم عن مكان احتجازهم خلال 48 ساعة. لكن قانون مكافحة الإرهاب لعام 2003 يقدم استثناء لهذا الشرط عن طريق السماح للسلطات باحتجاز المشتبه بهم دون إعلام ذويهم لمدة تصل إلى 96 ساعة. ويمكن تمديد فترة الاحتجاز الأولية هذه لمرتين ليصل بذلك إجمالي عدد أيام الاحتجاز إلى إثني عشر يوماً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسلطات الامتناع عن التصريح لمحمي المحتجز بالتهمة الموجهة لمدة قد تصل إلى يومين بعد انتهاء فترة الاحتجاز الأولي البالغ مدتها أربعة أيام. (طالع الجزء 1 ج)

وقد أفادت الحكومة أنها قامت باتباع القانون في جميع الحالات وأفادت بعدم وجود قضايا اختفاء، إلا أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي منظمة محلية غير حكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وحزب العدالة والتنمية، وهو حزب سياسي له توجهات إسلامية، ادعت جميعا بأن السلطات لم تقم باتباع أحكام القانون الجنائي أو قانون مكافحة الإرهاب فيما لا يقل عن ثلاث عشرة حالة وأن فترات الاحتجاز المطولة في أماكن غير معلومة وصلت إلى حد يضاهاي الاختفاء في هذه الحالات. وقد قامت الحكومة والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية محلية، بنفي هذه الاتهامات مدعين أن الاعتقال والاحتجاز في انتظار المحاكمة تمت مساواتهم بصورة خاطئة بالاختطاف والاختفاء القسري، كما زعموا القيام بإخطار العائلات بمكان تواجد المحتجزين.

أما بخصوص قضايا الاختفاء التي لم تُحل والتي ترجع للعقدين السابع والثامن من القرن الماضي، فقد قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للحكومة بالاستمرار في التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بينما سعى للتحقيق في ادعاءات حدوث اختفاءات قسرية وغير طوعية. وقد زود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمعلومات تتعلق بـ56 قضية تعتبر المفوضية أنها لم تُحسم. وقد أفاد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ب ورود مطالبات جديدة بين الحين والآخر حول حالات اختفاء حدثت في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي. ومنذ عام 2004، قامت هيئة الإنصاف والمصالحة، والمنظمة التي خلفتها، وهي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بالانتهاء من التحقيق في حوالي 938 قضية اختفاء قسري طويلة الأمد تعرض لها معارضو النظام وذلك في الفترة الممتدة ما بين استقلال البلاد عام 1956 وعام 1999. وقد قررت هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن 290 قضية فقط شكلت اختفاءات نفذت بالقوة من قبل النظام. وقد أقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأنه لن يستطيع في الغالب حل القضايا الـ56 المتبقية بسبب عدم توفر الأدلة. وقد قدم المجلس الاستشاري لمفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان معلومات حول هذه القضايا الـ56 التي لم تُحل.

وقد أدعت منظمات حقوق الإنسان التي تمثل الصحراويين الذين يسكنون في مختلف أرجاء البلاد ويشكلون أغلبية سكان الصحراء الغربية، أن ما لا يقل عن 114 قضية مازالت بدون حل، واتهمت المنظمات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة بالإخفاق في الإقرار بعدد كبير من قضايا الاختفاء الإضافية التي وقعت في الفترة الممتدة ما بين استقلال البلاد عام 1956 وعام 1999، خاصة في الصحراء الغربية.

وبانتهاء العام، أعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنه قام بدفع تعويضات لـ15,000 من ضحايا الاختفاء أو غيره من الإساءات التي ارتكبت في الفترة الممتدة ما بين عام 1956 و1999 أو قام بدفعها لذويهم. وخلال العام، تلقى 331 شخصا تعويضات بلغ إجمالي دفعاتها 46,233,210 درهم (5,540,289 دولار أمريكي). وقد أشار المجلس الاستشاري أنه بالرغم من استمراره في تلقي طلبات التعويضات خلال العام وقيامه بالتحقيق فيها، إلا أن المجلس قد حول تركيزه في اتجاه تنفيذ مشاريع التعويض للمجتمع، بما في ذلك توفير التأمين الصحي لعائلات الضحايا. وقد قام المجلس الاستشاري خلال العام بتوزيع 979 بطاقة تأمين صحي على أفراد يعيشون في المغرب وآخرون في الصحراء الغربية. وقد زعمت بعض المنظمات غير الحكومية أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تشوبه الأخطاء الإدارية وأن عملية دفع التعويضات لا تتسم بالشفافية مما نتج عنه عدم المساواة في الدفعات وعدم وجود معايير موضوعية لمنح التعويضات.

وفي أيار/مايو، قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان برعاية عودة جثمان عبد السلام أحمد الطود، والذي تم العثور على جثته في مقبرة سرية في مدينة غفاسي عام 2005. وكان الطود قد تم اختطافه عام 1956 من قبل رجال مسلحين تابعين لحزب الاستقلال.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر القانون مثل هذه الممارسات، وقد نفت الحكومة استخدام التعذيب، إلا أن العديد من تقارير المنظمات غير الحكومية والمقالات المنشورة في وسائل الإعلام زعمت قيام عناصر من قوات الأمن بتعذيب وإساءة معاملة أفراد كانوا رهن الاعتقال، خاصة خلال ترحيلهم واحتجازهم في انتظار المحاكمة.

ولم ينشر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أية تقارير بخصوص الاتجاهات العامة لحوادث التعذيب وغيرها من الإساءات خلال العام الماضي. لكن وسائل الإعلام الإخبارية المستقلة ومجموعات حقوق الإنسان المحلية، بما فيها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أعربت عن قلقها حيال ازدياد عدد التقارير التي تفيد بتورط قوات الأمن في الاعتقالات التعسفية والتعذيب في السجون ومراكز الشرطة.

وفي 28 حزيران/يونيو، اعتقلت الشرطة في مدينة فاس سبعة من أعضاء جماعة العدل والاحسان - (Justice and Charity Organization) من بيوتهم وقامت بنقلهم فوراً إلى السجن في الدار البيضاء. وقد اتهم الرجال باختطاف وتعذيب عضو سابق في المنظمة، كما اتهموا بالسطو المسلح والعنف والعضوية في منظمة محظورة. وقد ادعى الرجال السبعة وهم عبد الله بلا، ومحمد السليمان، وطارق مهلة، وهشام الصباحي، وعز الدين السليمان، وأبو علي المنور، وهشام الهوارى عن طريق محاميهم وعائلاتهم وأعضاء آخرين في المنظمة أن الشرطة قامت بضربهم أمام عائلاتهم قبل إلقاء القبض عليهم، ثم قامت بتعذيبهم لمدة ثلاثة أيام أثناء احتجازهم في الدار البيضاء. وقد أفاد الرجال أنهم تعرضوا خلال هذه المدة للضرب والصعق بالكهرباء والإعتداء الجنسي باستخدام الأقلام وأنهم علقوا في الهواء وحُرموا من الرعاية الطبية وظلوا معصوبي الأعين طوال الوقت. وقد ادعت جماعة العدل والاحسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن طبيب الحكومة قام بفحص الرجال السبعة في 7 و 8 تموز/يوليو ووجد إصابات تدل على حدوث التعذيب وسوء المعاملة. وقد نفت الحكومة هذه الادعاءات وأفادت بأن إلقاء القبض عليهم جاء استجابة لشكوى تقدم بها محمد الغازي، وهو عضو سابق في جماعة العدل والاحسان ومحامي يتخذ من مدينة فاس مقراً له. وقد زعم الغازي أن الرجال السبعة قاموا باختطافه وتعذيبه في 17 أيار/مايو ثم قاموا بإطلاق سراحه. وقد دعت كل من جماعة العدل والاحسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وحزبين سياسيين مغربيين هما حزب العدالة والتنمية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بصورة علنية، إلى إجراء تحقيق مستقل. وفي 30 آب/أغسطس، تقدم المدعى عليهم بشكوى ضد الشرطة القضائية بعد إصدار التقرير الطبي حول ادعائهم بحدوث تعذيب. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، قامت محكمة استئناف فاس بإسقاط التهم الموجهة ضد المدعى عليهم لعدم كفاية الأدلة.

وفي 16 حزيران/يوليو، أكدت غرفة الجنايات بالرباط في محكمة الاستئناف على الحكم الصادر عام 2008 بإدانة 35 مدعى عليهم لقيامهم بتشكيل جماعة إرهابية والتخطيط لهجمات وارتكاب أعمال سطو وغيرها من الجرائم بهدف تمويل عملياتهم. وقد خففت المحكمة الحكم الصادر بالسجن ضد أربعة متهمين ينتمون لأحزاب سياسية إسلامية وصحفي واحد بالحبس لمدة عشرة أعوام وأطلقت سراح سياسي تابع للحزب الاشتراكي للقوات الشعبية من السجن لاستكمال المدة. وقد قام العديد من هؤلاء باستئناف الأحكام لأسباب مختلفة منها عدم قيام المحكمة بإحالة هذه القضايا للخبير الجنائي كما يتطلب قانون مكافحة التعذيب، بينما زعم بعض المدعى عليهم أن اعترافاتهم قد زورت أو تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب (طالع الجزء 1 و)

وفي 31 آذار/مارس، أصدرت محكمة استئناف مراكش قرارها بشأن الاستئناف المقدم من قبل أحد عشر طالباً زعموا أنهم كانوا ضحايا إساءة معاملة وتعذيب من قبل الشرطة وتم الحكم عليهم بالسجن لمشاركتهم في تظاهرات عنيفة عام 2008 في جامعة القاضي عياض. وقد أكدت المحكمة على أحكام الإدانة الصادرة وأصدرت أحكاماً بإطالة فترة الحبس لأحد الطلاب من عامين إلى ثلاثة أعوام ولطالب آخر من عامين إلى أربعة أعوام. وفي 15 أيار/مايو، تم إطلاق سراح الطلبة التسعة الباقين بعد انتهاء فترة الحكم عليهم. وبحسب المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، فإن الطلبة زعموا في الاستئناف المقدم أن قوات الأمن قامت باستخدام وسائل التعذيب والتحرش الجنسي وغيرها من سبل الإساءة، خاصة خلال فترة الاعتقال وفترة ما قبل المحاكمة. ولم تأخذ المحكمة إدعاءات التعذيب بالاعتبار (ولم تقم الحكومة بالتحقيق بشأنها)، لكنها أكدت أن تحريات الشرطة أظهرت أن إصابات الطلاب كانت نتيجة المواجهات خلال المظاهرات عندما قام الطلبة بإلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف الحارقة على ضباط الشرطة وقاموا بإتلاف الممتلكات العامة. ولم تقدم الحكومة أية معلومات جديدة بشأن قضية الوالي قادمي الذي أصيب إصابة بالغة خلال مظاهرات جامعة القاضي عياض عام 2008.

وقد استمرت الحكومة في تحسين تطبيقها لقانون عام 2006 لمكافحة التعذيب والذي يلزم القضاة بإحالة المحتجزين إلى خبير طب شرعي إذا ما طُلب منهم ذلك من قبل المحتجز أو محاميه أو إذا لاحظ القضاة علامات مثيرة للريبة على جسد المحتجز. وقد أفادت الحكومة أنه منذ أيلول/سبتمبر، قام وكلاء النيابة والقضاة بطلب إجراء الفحص الطبي لـ 31 شخصاً مقارنة بـ 27

طلبا عام 2009 و 49 طلبا عام 2008. وقد قامت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بتوثيق القضايا التي لم يتم فيها تطبيق أحكام قانون مكافحة الإرهاب.

### الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

ظلت أحوال السجون سيئة ولم تستوف المعايير الدولية. وقد أدى الاكتظاظ الشديد إلى الافتقار إلى النظافة. ولم ترد تقارير تفيد بعدم وجود الترتيبات الكافية للتهوية والإضاءة والتحكم بدرجة الحرارة وتوفير مياه الشرب. وقد استمر المرصد المغربي للسجون، وهو مظلة للمحامين الذين يدعون إلى ظروف معيشية أفضل في السجون، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، في الإبلاغ بأن السجون مكتظة وتميل إلى العنف ولا ترقى إلى مستوى المعايير المحلية والدولية. وقد أفادت الحكومة بأن سجونها الستين تأوي حوالي 61,405 سجين بتاريخ 31 آب/أغسطس، مما يتيح مساحة تبلغ حوالي 16 قدم مربع لكل سجين، وهي مساحة تقل بكثير عن المعيار الدولي الذي ينص على 97 قدم مربع. وقد أفادت التقارير التي نشرها المرصد المغربي للسجون في عامي 2008 و 2009 بأن نظام السجون للبالغين كان يعمل بما يعادل 133 بالمئة تقريبا من طاقته. وقد قامت المنظمات غير الحكومية المختلفة بتقدير عدد الأحداث في السجن بما يتراوح بين 1,800 و 6,000 حدث. وفي كثير من الحالات، أتم هؤلاء الأحداث الأحكام الصادرة ضدهم كبالغين.

وقد أفادت الحكومة بأن 84 سجينا توفوا في السجون، وقد دخل 67 منهم المستشفى (أي 80 بالمئة) وذلك تحت رعاية وزارة الصحة، وقد أدت مشاكل في القلب إلى وفاة 26 سجينا من الوفيات المسجلة (أي 32 بالمئة). ولم تتمكن المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بقضايا حقوق الإنسان من التأكد من هذه الأرقام أو الطعن فيها، وذلك نظرا للقيود الإدارية وعدم القدرة على الدخول للسجون. وقد اعترفت الحكومة بأن توفير الرعاية الكافية كان أمرا صعبا نظرا لظروف الازدحام، ولفتت بأن السجون الموجودة في مدن مثل الدار البيضاء كانت مكتظة بصورة خاصة بسبب تجديد السجون المجاورة، مثل سجن عكاشة.

أما بخصوص قضية محمد الأمين أفلعي الذي توفى بالسجن، والتي ترجع لعام 2009، فقد قامت السلطات بإغلاق ملف القضية، وذلك بناء على قرار يفيد بأن الوفاة كانت بسبب مشاكل قلبية.

المديرية العامة لإدارة السجون هي وكالة منفصلة ترفع تقاريرها إلى رئيس الوزراء مباشرة وإلى الملك بصورة غير رسمية وتوكل إليها مسؤولية إدارة جميع سجون البلاد. وللمديرية ميزانيتها الخاصة وجهازها الإداري المركزي. وقد أمنت المديرية أموالا إضافية خلال العام لبناء المرافق الجديدة ولتقليص الازدحام ولزيادة مساحة المعيشة لكل سجين ولتحسين الرعاية الصحية والظروف الأخرى ولتحسين الأمن. ومازالت وزارة العدل تشرف على تطوير وإصلاح السياسات الجزائية.

وبالرغم من أن القانون ينص على احتجاز الأحداث بصورة منفصلة عن البالغين في السجون، إلا أن ذلك لم يحدث دائما في الممارسة الفعلية. وهناك ثلاثة مرافق احتجاز، تعرف رسميا بإسم مراكز الإصلاح والتعليم، وهي مخصصة حصريا للأحداث حتى سن 20 عاما. ويوجد في عدد من سجون البالغين أماكن مخصصة للسجناء من الأحداث. وقد قامت السلطات في بعض الأحيان باحتجاز الأحداث مع البالغين، خاصة في الاحتجاز في انتظار المحاكمة وفي مراكز الشرطة، وذلك نظرا لعدم توفر سجون للأحداث. وحتى تاريخ 31 آب/أغسطس، قامت الحكومة باحتجاز 4,852 حدثا تحت سن العشرين في مختلف السجون. وقد زعمت مجموعات حقوق الإنسان بأن المخالفين الشباب قد تمت إساءة معاملتهم من قبل القُصّر الآخرين ومن قبل السجناء الأكبر عمرا ومن قبل حراس السجن. وغالبا ما تم احتجاز المجرمين المدانين بارتكاب جرائم بسيطة في نفس الزنزانة مع المدانين بارتكاب جرائم أكثر خطورة. وقد أشارت الإحصائيات الحكومية إلى أن النساء شكلن نسبة ثلاثة بالمئة فقط من السجناء، كما أشارت إلى أن أقسام السجن المخصصة للنساء اتسمت بازدحام أقل. وقد تم احتجاز النساء بصورة منفصلة عن الرجال.

وقد بدأت الحكومة في تطبيق برامج التدريب المهني والتعليمي في السجون. وقامت مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، التي يديرها الملك مباشرة، بتقديم التدريب التعليمي والمهني للسجناء الشباب ممن اقترب موعد إطلاق سراحهم. وتدير المؤسسة مراكز إصلاح وتعليم في 38 سجنا من سجون البلاد البالغ عددها 60 سجنا، وتتعامل مع ما يزيد عن 4,000

سجين كل عام. ويبلغ معدل العودة إلى الجريمة بالنسبة لخريجي برامج المؤسسة التدريبية ثلاثة بالمئة، مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ 40 بالمئة. وقد قامت الحكومة عام 2008 بافتتاح ثلاثة مرافق جديدة في السجون في خريبكة وتطوان ووادي زم. وقد قامت الحكومة بإغلاق سجنين منذ عام 2008 في انزكان وخريبكة بسبب سوء الظروف الصحية.

كما تقوم الحكومة بإدارة 22 مركزا لحماية الطفولة، تم تخصيص خمسة منها للبنات. وقد كان الهدف الأصلي من هذه المراكز هو توفير بديل عن السجون للأحداث الجانحين ممن هم دون السن القانوني، لكن تلك المراكز تستخدم الآن لإيواء الجانحين والأطفال المشردين وضحايا العنف الأسري ومدمني المخدرات وغيرهم من الأطفال الذين "يعانون من المحن" ولم يرتكبوا أية جريمة. وخلافا للسجون، تقوم وزارة الشباب والرياضة بإدارة مراكز حماية الطفولة.

وقد أكد بعض ناشطي حقوق الإنسان أن إدارات السجون تعامل سجناء معينين، مثل الاسلاميين، معاملة قاسية وتخصهم بظروف معيشية أفسى. وقد نفت الحكومة هذه الادعاءات التي تفيد بقيامها بمعاملة السجناء بمستويات مختلفة، وأكدت على عدم وجود سجناء سياسيين في البلاد. وكثيرا ما استخدم السجناء الإضراب عن الطعام للمطالبة بظروف معيشية أفضل في السجن أو للاحتجاج على الاحتجاز المطول في انتظار المحاكمة. وقد انتهت معظم هذه الإضرابات في غضون عدة أيام بعد تقديم تنازلات من قبل الحكومة أو سلطات السجن. وبالرغم من قيام سلطات السجن بتقديم الوجبات الغذائية للسجناء ثلاث مرات في اليوم، إلا أن كمية الطعام لم تكن كافية، وقد قامت العائلات والأصدقاء بتكملة النظام الغذائي للسجناء بصورة منتظمة.

سمحت الحكومة لمراقبين مستقلين في مجال حقوق الإنسان، بما فيهم منظمات محلية تعنى بحقوق الإنسان، بزيارة السجون، لكنها لم تسمح بذلك للمنظمات الدولية أو لوسائل الإعلام. وكما الحال في الأعوام الماضية، كانت أغلب زيارات السجن تتم من قبل عائلات السجناء. وقد تم تسجيل ما لا يقل عن 600 زيارة من قبل السلطات القضائية لأسباب مختلفة معنية بالرقابة. وقد أفادت المديرية العامة لإدارة السجون بأن 88 لجنة إقليمية أو برلمانية قامت بزيارة السجون خلال العام المنصرم. وقد قامت السلطات بتوثيق 132 زيارة من قبل منظمات غير حكومية محلية خلال الأشهر الستة الأولى من العام. وقد أفادت المنظمات غير الحكومية أنه بالرغم من قيام المنظمات غير الحكومية الدولية بزيارة السجون خلال الأعوام السابقة، إلا أن المدير العام الجديد للمديرية العامة لإدارة السجون أثبط من هذه الزيارات مما أدى إلى توقفها. ولم تتقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأية طلبات لزيارة السجناء.

وقد عملت اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان، وهي لجنة شبه حكومية، كديوان مظالم لحقوق الإنسان واستمرت في توسيع رقعة نشاطاتها. وقد تلقت اللجنة شكاوى من السجناء ومن أفراد العائلات بالإنبابة عن السجناء من العائلة (طالع الجزء 1. هـ)

وتسمح سياسة الحكومة للمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات الاجتماعية أو التعليمية أو الدينية للسجناء بدخول مرافق السجن، لكنها لا تسمح للمنظمات غير الحكومية التي تعمل فقط في مجال حقوق الإنسان، دونا عن اية مهام أخرى، من الدخول إلا بأذن خاص. ولم ترد أية تقارير تفيد بمنع السجناء والمحتجزين من ممارسة شعائرهم الدينية. وقد قام أعضاء المنظمات غير الحكومية المختلفة مثل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمرصد المغربي للسجون وجمعية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بزيارة السجناء بشكل منتظم لتوزيع الطعام والاحتياجات الشخصية وللتأكد من صحتهم ورفاهيتهم، وذلك "كأصدقاء أو كأفراد من العائلة"، وليس كممثلين عن منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان.

#### د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

لا يحظر القانون الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، وقد استمرت الشرطة في القيام بالأمرين. لم تتبع الشرطة دائما الإجراءات القضائية المنصفة. ووفقا للمنظمات والجمعيات غير الحكومية المحلية، لم يتم رجال الشرطة دائما بالتعريف بأنفسهم لدى إلقاء القبض على المشتبه بهم، ولم يحصلوا دوماً على مذكرة توقيف. وذكر أن الشرطة احتجزت بعض المعتقلين بدون توجيه اتهامات إليهم. وقد كان شائعا لقوات الأمن أن تقوم باعتقال مجموعة من الأشخاص وأن تصطحبهم لمخفر الشرطة لاستجوابهم ثم تقوم بإطلاق سراحهم دون توجيه أي اتهام لهم.

## دور الشرطة وأجهزة الأمن

يشمل الجهاز الأمني العديد من مؤسسات الشرطة والتنظيمات شبه العسكرية التي تتداخل سلطاتها مع بعضها البعض. فالإدارة العامة للأمن الوطني مسؤولة عن الحدود وخدمات الهجرة، بالإضافة إلى فرض القوانين الداخلية، وهي تابعة لوزارة الداخلية. لكن الحدود تقوم بإدارتها كيانات مختلفة تتدخل بصفات مختلفة. فمثلاً، تدير القوات المسلحة الملكية الحدود في الصحراء الغربية وعلى امتداد الحدود الجنوبية مع الجزائر، بينما يتواجد الجيش والقوات المساعدة والدرك والشرطة وسلطات الجمارك على امتداد الجزء الشمالي من الحدود الشرقية مع الجزائر.

والقوات المساعدة هي كيان منفصل لديها مسؤوليات أمنية وتتبع أيضاً لوزارة الداخلية، وغالبا ما تُستخدم لمساندة الدرك أو الشرطة عند الحاجة. ويتبع الدرك الملكي لوزارة الدفاع وهو مسؤول عن تطبيق القانون في المناطق الريفية وعلى الطرق السريعة الوطنية. أما الشرطة القضائية، وهي كيان التحقيق الرئيسي الفدرالي، فهي كيان هجين من الشرطة الوطنية ووزارة العدل. ويتبع كل من الدرك الملكي والشرطة القضائية لوكيل الملك الذي يأمر بإجراء التحقيقات. وتحقق الشرطة القضائية في انتهاكات القوانين الجزائية وشؤون الإرهاب والجريمة المنظمة وجرائم ذوي الياقات البيضاء. أما مديرية الأمن الملكي فهي تتبع للملك.

ولم تكن هناك ملاحقة قضائية منهجية لأفراد قوات الأمن الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد قلل الفساد والإفلات من العقاب من فعالية الشرطة ومن احترام سلطة القانون. وقد كان الفساد البسيط أمراً شائعاً بين أفراد الشرطة والدرك، كما أضعف الفساد المنظم الأوسع نطاقاً من سلطة تطبيق القانون ومن فعالية النظام القضائي.

وفي 23 شباط/فبراير، أصدر الملك مرسوماً ملكياً سامياً يهدف لتحديث الشرطة الوطنية، والمعروفة بالإدارة العامة للأمن الوطني، ولجعلها تعمل بصورة مهنية، وذلك عن طريق جعلها مديرية مستقلة. وقد أفادت الحكومة بأن هذه التغييرات تهدف إلى تحسين نوعية المجندين وإلى تقليص الفساد. وقد تم تطبيق عناصر مختلفة من المرسوم الملكي. فاعتباراً من 1 تشرين الأول/أكتوبر بدأ أفراد شرطة المرور بحمل بطاقات تعريف شخصية تتضمن صورهم خلال أداء مهامهم. ويتوقع أن يقلل هذا الإجراء من الفساد المتفشى بين شرطة المرور وسيسمح للمواطنين بالإبلاغ عن المخالفات وتوثيقها. وبينما لم يشتمل المرسوم على شروط بخصوص زيادة تدريب قوات الأمن، إلا أن الحكومة قامت بزيادة التحقيقات والملاحقات القضائية والتدريب (بما في ذلك التدريب على حقوق الإنسان) لقوات الأمن.

وقد قامت وزارة الداخلية بزيادة التحقيقات بشأن إساءة المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد في جميع الأجهزة الأمنية التي تقع تحت نطاق اختصاصها. وخلال العام أفادت الحكومة بأنها قامت باعتقالات وملاحقات قضائية وفتحت تحقيقات بشأن 332 من المسؤولين الحكوميين والمسؤوليين الأمنيين على جميع المستويات لارتكابهم جرائم تتراوح ما بين الاعتداء والضرب والرشوة البسيطة، وذلك في جميع أنحاء المغرب والصحراء الغربية. وقد اشتملت هذه الملاحقات القضائية على قضايا اتجار بالمخدرات والتورط في المساعدة على الهجرة غير المشروعة، وذلك ضد ثلاثة من قادة الشرطة و25 من ضباط الشرطة والجمارك و21 من موظفي القوات المساعدة و16 من ضباط القوات المسلحة الملكية والبحرية الملكية. ولم تتوفر معلومات خلال العام حول عدد الإدانات وأنواع العقاب، كما لم يتم التحقيق في عدد كبير من حالات الفساد المزعومة. وغالبا ما كانت تلك القضايا تفقد قوتها وزخمها خلال مراحل التحقيق أو المحاكمة دون التوصل إلى حل لها.

## إجراءات التوقيف والمعاملة أثناء الاحتجاز

يجوز للشرطة اعتقال شخص ما بعد إصدار وكيل النيابة مذكرة توقيف، سواء شفويًا أو خطيًا. أما في الممارسة العملية، فكانت المذكرة تصدر أحياناً بعد التوقيف. وقد تم إصدار تلك المذكرات بصورة حصرية من قبل المسؤولين المخولين وعلى أساس وجود أدلة. وقد منعت السلطات المدعى عليهم من الاتصال بالمحاميين أو أفراد أسرهم خلال الساعات الـ 96 الأولى من الاحتجاز وذلك بموجب القوانين المرتبطة بمكافحة الإرهاب، أو خلال الساعات الـ 48 من الاحتجاز في حالات الاتهامات الأخرى التي تقوم فيها الشرطة باستجواب المحتجزين والتي يكون الزعم بحدوث حالات إساءة المعاملة أو التعذيب فيها أكثر احتمالاً.

## المغرب

-7-

وبموجب قانون مكافحة الإرهاب، يمكن تمديد مدة الـ 96 ساعة الأولى لمرتين كل منهما لمدة 96 ساعة إضافية وذلك بناء على تقدير المدعي العام. ووفقاً للقانون، يجوز احتجاز شخص بدون محاكمة لمدة تصل إلى عام كامل أثناء قيام المحقق القضائي باستكمال تحقيقه.

وقد استمرت المنظمات غير الحكومية في الإبلاغ عن أن ما قد يصل إلى 90 بالمئة من الأحداث المحتجزين كانوا في انتظار المحاكمة. ويكفل القانون نظاماً محدوداً للإفراج عن المتهم بكفالة، غير أنه نادراً ما تمت الموافقة على الإفراج بكفالة. ولم يكن لبعض القضاة دراية بالتشريع الذي يسمح باستخدام نظام الكفالة أو الأحكام البديلة. ولا يشترط القانون إنذاراً كتابياً للإفراج عن شخص ما من الاحتجاز. وفي بعض الحالات، قام القضاة بالإفراج عن المدعى عليهم بناءً على تعهد شخصي منهم. ولا يتضمن قانون مكافحة الإرهاب نظاماً للكفالة، ويمكن للسلطات العسكرية، بموجب قانون عسكري منفصل، أن تحتجز العسكريين دون مذكرة اعتقال أو محاكمة علنية.

يتمتع جميع المدعى عليهم، بموجب القانون، بالحق في أن ينوب عنهم محامون. وإذا لم يكن باستطاعة المدعى عليه دفع أتعاب المحامي، فيتعين توفير محام له يكون معيناً من قبل المحكمة وذلك في الحالات التي تزيد فيها العقوبة الجنائية عن خمس سنوات في السجن. ومن الناحية التطبيقية، لم يتم توفير المحامي في جميع الحالات. ويتعين على الشرطة إبلاغ أقرب الأقربين للمعتقل بإلقاء القبض عليه، وذلك في أسرع وقت ممكن بعد مرور الساعات الـ 48 الأولى من الحبس الانفرادي في القضايا غير المتعلقة بالإرهاب، ما لم تكن سلطات الاعتقال قد طلبت تمديد فترة الاحتجاز من القاضي وحصلت عليه. لكن الشرطة لم تقم دائماً بالالتزام بهذا البند. وبسبب التأخر في إبلاغ العائلة، لم يتم إبلاغ المحامين أحياناً بسرعة عن تاريخ الاعتقال، ومن ثم لم يتمكنوا من مراقبة مدى الالتزام بالفترة الزمنية المحددة للاعتقال الإداري، والتي تجاوزتها السلطات في الحالات التي كان يشتبه فيها بأن للأشخاص علاقة بالإرهاب.

وعند تاريخ 31 آب/أغسطس، شكل المتحجزون في انتظار المحاكمة 42 بالمئة من إجمالي 61,405 سجين في السجون.

### العفو

استخدمت الحكومة العفو الملكي بدلا عن إطلاق السراح المشروط كألية قضائية رئيسية للإفراج المبكر عن المحكومين. وقد عفا الملك عن 1,838 سجين خلال العام المنصرم، وقد اتخذ العفو أشكالاً مختلفة منها الإفراج أو تخفيف الحكم أو النقل.

### هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

ينص الدستور على وجود سلطة قضائية مستقلة، غير أنه من حيث التطبيق لم تعمل المحاكم باستقلالية وتم إضعافها بسبب الفساد والتأثير من خارج نطاق القضاء. وقد أفيد بأن الفساد والتأثير من خارج نطاق القضاء كانا في أقصى درجاتهما في القضايا الجنائية والتجارية والمدنية. ولم يبنى العديد من القضاة أحكامهم دوماً على أساس القوانين الجديدة، وكانوا يشيرون أحياناً إلى قوانين قديمة لم تعد سارية المفعول في قراراتهم. ويرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء ويتراأس وزير العدل المجلس الأعلى في غياب الملك. وللمجلس سلطة إدارية لتعيين وترقية القضاة وصرفهم من الخدمة. ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء أن يقرر في تعيين القضاة في مناصب معينة.

لقد قامت الحكومة خلال العام ببعض الجهود لمعالجة موضوع الفساد. فقد قام المفتش العام التابع لوزارة العدل بالتحقيق في 65 شكوى جنائية أو أخلاقية ضد القضاة (في زيادة عن 55 شكوى قدمت عام 2009) وقد نتج عن ذلك إحالة 16 قاض إلى المحكمة القضائية العليا لإجراءات تأديبية.

وخلال محاكمة تمت عام 2008 لـ 65 مدعى عليهم للاشتباه في كونهم إرهابيين، زعم المدعى عليهم أنهم حرموا من المحاكمة العادلة استناداً إلى تصريحات وزير الداخلية العلنية قبل المحاكمة والتي تزعم بافتراض كون المتهمين مذنبين. وقد تم تأكيد إدانة المتهمين في 16 تموز/يوليو.

وتتم عادة محاكمة المدنيين المتهمين بقضايا أمن الدولة الجسيمة، بما فيها تلك الاتهامات المتعلقة بالمس بالنظام الملكي أو الإسلام أو وحدة الأراضي (أي مطالبة الدولة بالسيادة على الصحراء الغربية) أمام المحاكم المدنية. أما القضايا المعنية بالخيانة فيجب النظر فيها أمام محكمة عسكرية. وبينما يجوز إحالة القضايا المعنية بوحدة الأراضي إلى المحكمة العسكرية أيضاً، إلا أن الشروط التي يمكن بموجبها نقل القضية للمحكمة العسكرية لم تتسم بالشفافية. ولم يكن من الواضح أيضاً الجهة التي تقوم باتخاذ هذا القرار (طالع أيضاً تقرير الصحراء الغربية)، كما يمكن استئناف الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية. ويمكن إحالة القضايا في بعض الأحيان إلى محكمة استئناف مدنية وذلك بحسب قرار المحكمة العسكرية. وقد زعمت المنظمات غير الحكومية ودعاة الإصلاح القضائي أن الحكومة قامت بالتدخل في صلاحيات القضاء، خاصة في القضايا السياسية، مما أدى في بعض الأحيان إلى تقويض نزاهة المحاكمة.

وفي عام 2008، تم القبض على الكولونيل ماجور قدور ترهزاز البالغ من العمر 73 عاماً لما زعم عن قيامه بتهديد أمن البلاد عبر قيامه بإفشاء معلومات تختص بالدفاع الوطني. وقد قامت المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة المغربية بالرباط بمحاكمة ترهزاز وإدانته وحكمت عليه بالسجن لمدة 12 عاماً في سجن مدينة سلا. وفي عام 2009، رفضت المحكمة العسكرية نقض الحكم (نقض الحكم بالمحكمة العسكرية يعادل استئناف الحكم). وفي أيار/مايو، قام محام بتقديم مذكرة أخيرة يطالب فيها بإعادة فتح القضية لفحص أدلة جديدة، لكن المحكمة العسكرية رفضت المذكرة. وقد زعمت عائلة ترهزاز والجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن محامي الدفاع لم يعط وقتاً كافياً قبل المحاكمة المبدئية للتحضير للقضية، وأن المسؤولين منعوا المحامي من زيارة ترهزاز. وقد أفادت منظمات غير حكومية مختلفة بأن المحكمة لم تسمح لأي شهود من الإدلاء بشهادتهم في محاكمة ترهزاز. كما أفاد أفراد من العائلة أيضاً بأن ترهزاز ظل في الحبس الانفرادي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وحتى شهر تشرين الثاني 2010، كان ترهزاز ما زال في الحبس الانفرادي. وتقول الحكومة أن قضية ترهزاز هي قضية أمن وطني وأن الإجراءات القضائية المتخذة ضده كانت عادلة واتسمت بالشفافية.

أما بخصوص قضية الناشطين الصحراويين السبعة، الذين تم اعتقالهم في تشرين الأول/أكتوبر 2009 بتهمة "التعاون الاستخباراتي مع كيان أجنبي" و"التحريض على بلبلة النظام العام" عقب زيارتهم لمعسكر اللاجئين الصحراويين قرب تيندوف وكذلك زيارتهم للعاصمة الجزائرية، فقد ظلوا حتى نهاية العام يواجهون تهمة التحريض على بلبلة النظام العام، بينما تم إسقاط تهمة التعاون الاستخباراتي. وقد تم إطلاق سراح أربعة من الناشطين بشكل مؤقت خلال العام، بينما بقي ثلاثة منهم في السجن بالدار البيضاء. وبانتهاء العام، ظل الثلاثة بانتظار المحاكمة أمام محكمة مدنية وذلك في أعقاب تعطيل عدة محاولات لإجراء المحاكمة (طالع تقرير الصحراء الغربية).

#### إجراءات المحاكمة

يتمتع المدعى عليهم بمبدأ افتراض البراءة. فالقانون ينص على حق جميع المواطنين في الحصول على محاكمة عادلة علنية، لكن من الناحية التطبيقية، لم يتم دائماً إجراء محاكمات عادلة علنية، خاصة في قضايا الأشخاص المعارضين لضم الصحراء الغربية إلى المغرب. ولا يُستخدم نظام المحلفين، عملاً بالنظام القانوني النابليوني.

وبالرغم من أن الحكومة تزعم أن المتهمين يمثلون أمام القضاء خلال شهرين، إلا أن من حق النيابة العامة طلب خمسة تمديدات إضافية مدة كل منها شهران خلال فترة الاحتجاز في انتظار المحاكمة. ولهذا السبب، يمكن من الناحية الفنية أن يبقى المتهم رهن الاحتجاز لفترة قد تمتد عاماً كاملاً قبل محاكمته. وقد وردت عدة تقارير تفيد بقيام السلطات باحتجاز الموقوفين لفترات تتعدى مدة العام.

ينص القانون على حق المدعى عليهم في حضور محاكماتهم وفي التشاور مع محامي في أسرع فرصة، لكن هذه الحقوق لم يتم دوماً تطبيقها من الناحية العملية، كما لم يتم دوماً تعيين محامين. وفي الحالات التي تم فيها تعيين محام، كانت الأتعاب التي يحصل عليها ضئيلة أو لم يتم دفعها في توقيت مناسب، مما أسفر في كثير من الأحيان عن تمثيل غير ملائم للمتهمين. وبموجب القانون، يحق للمدعى عليهم في قضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنائية الاطلاع على أدلة الحكومة المقدمة ضدهم. لكن من الناحية العملية، قام القضاء في بعض الأحيان بمنع أو تأخير إطلاعهم على تلك الأدلة. ويحق لمحامي الدفاع، بموجب

## المغرب

-9-

القانون، استجواب الشهود، لكن وردت تقارير تفيد بأن بعض القضاة رفضوا أحيانا طلب الدفاع استجواب الشهود أو تقديم أدلة أو شهود مخفية.

يتم استدعاء المحتجزين لتلاوة التهم الموجهة لهم، وذلك أمام المحكمة الابتدائية. وإذا قرر القاضي بأن الاعترافات قد تم الحصول عليها تحت الإكراه، فإن القانون يقتضي استبعاد تلك الاعترافات من الأدلة. إلا أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان اتهمت القضاة بإصدار قراراتهم في كثير من الأحيان بناء على اعترافات تم الحصول عليها بالإكراه، خاصة في قضايا الصحراويين أو في قضايا الأشخاص المتهمين بالإرهاب. وقد تم استخدام محاضر الشرطة الخاصة بالمحتجزين بدلا من اعترافات المدعى عليهم.

ويكفل القانون حقوقا تختص بإجراءات المحاكمة لجميع المواطنين. وتفصل محاكم الأحوال الشخصية بصورة عامة في قضايا الطلاق والحضانة للمواطنين المسلمين، وذلك بموجب قانون الأحوال الشخصية لعام 2004. أما القضايا المعنية بالمواطنين اليهود، فقد بت فيها نظام قضائي مواز لقضايا الأسرة وذلك بموجب القوانين اليهودية التقليدية. وكان للقضاة المعنيين بقضايا الأحداث سلطة قضائية على القضايا المختصة بالمخالفات المزعومة التي يرتكبها الأحداث من عمر 12 و18 عاما، إلا أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أبلغت بأن جهل القضاة بالتشريعات وافتقارهم للتدريب حول مواضيع حقوق الإنسان وحقوق الطفل أدت إلى عدم استخدام الأحكام المعنية بالطفل وإلى حصول العديد من الأحداث على أحكام بالسجن لارتكابهم مخالفات بسيطة.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

لا يعرف القانون مبدأ السجن السياسي ولا يعترف به، ولم تعتبر الحكومة أن أيًا من المحبوسين لديها سجناء سياسيين. وقد أفادت الحكومة بأن جميع الأشخاص الموجودين في سجون البلاد تمت إدانتهم أو اتهامهم بموجب القانون الجنائي وأنه في انتظار المحاكمة. إلا أن العديد من المنظمات غير الحكومية، بما فيها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمات الصحراوية والجماعات التي تعنى بقضايا الأمازيغ، أكدت على قيام الحكومة بحبس الأشخاص بسبب نشاطاتهم أو معتقداتهم السياسية تحت غطاء التهم الجنائية.

### الإجراءات والمعالجات القضائية المدنية

وقد استطاع المواطنون اللجوء إلى المحاكم المدنية بشأن الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وقام هؤلاء برفع قضايا بهذا الشأن فعليا. لكن المحاكم لم تكن مستقلة تماما أو حيادية بشأن هذه القضايا المدنية بسبب الفساد وتأثير ذوي النفوذ من خارج السلك القضائي. وهناك سبل شرعية إدارية وأخرى قضائية لرفع الظلم المزعوم واستعادة الحق.

ويقوم ديوان المظالم الوطني بحل المسائل المدنية في الحالات التي لا يستطيع فيها النظام القضائي القيام بذلك، وقد توسع نطاق نشاطات الديوان تدريجيا. وحتى تاريخ 31 حزيران/يوليو، كان ديوان المظالم الوطني قد تلقى 2,476 شكوى وحكم بشرعية 1,835 شكوى وحولت هذه القضايا إلى الإدارات العامة الأخرى حسب ما هو ملائم. ولم يتخذ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إجراءات مباشرة في قضايا محددة، لكنه استمر في عمله كقناة يعبر المواطنون من خلالها عن شكواهم حول المخالفات الحكومية أو انتهاكات حقوق الإنسان.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

ينص الدستور على أن لمنزل المواطن حرمة لا تنتهك، ولا يجوز القيام بعمليات التفتيش إلا بموجب مذكرة تفتيش، إلا أن السلطات تجاهلت في بعض الأحيان هذه المقتضيات من الناحية العملية. وينص القانون على أن المدعي العام بإمكانه إصدار مذكرة تفتيش إذا كان هناك سبب معقول لذلك، خاصة في حالات الاشتباه في الإرهاب، لكن الحكومة لم تقم دائما بمراعاة هذه

الحقوق. وقد قام ضباط أمن بعمليات تفتيش للمنازل وهم لا يرتدون الزي الرسمي ولم يُعَرَّفوا بأنفسهم أو يقدموا مذكرات تفتيش.

وكما حدث في الأعوام الماضية، ذُكر أن السلطات قامت بتفتيش وإغلاق أنشطة في منازل أعضاء جماعة العدل والإحسان، وهي جماعة خيرية اجتماعية سياسية إسلامية تحتمل الحكومة تواجدها لكنها لا تعترف بها بشكل رسمي. وقد قام أعضاء الجماعة باستخدام تلك المنازل "كمنازل مفتوحة" حيث عقدوا فيها اجتماعات ذات توجهات سياسية. وفي 20 و29 أيار/مايو، قامت السلطات باعتقال 342 رجلا وامرأة من أعضاء جماعة العدل والإحسان بهدف استجوابهم وذلك في مدينة وجدة وطنجة وزاير. وكما الحال في الأعوام السابقة، قامت السلطات خلال شهر رمضان بإجراء الهجمات وقامت باعتقال ما لا يقل عن 21 من أعضاء جماعة العدل والإحسان وقامت باستخدام القوة لتفريق اجتماعات في المنازل الخاصة في عدد من المدن. وقد زعم أعضاء جماعة العدل والإحسان أن المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني كانت مسؤولة عن هذه المضايقات. وفي جميع الحالات تقريبا، قامت السلطات باحتجاز أعضاء المنظمة واستجوابهم ومن ثم قامت بإطلاق سراحهم دون توجيه اتهامات لهم.

وقد أفاد الناشطون الصحراويون أن قوات من الشرطة يرتدون الملابس المدنية وآخرون يرتدون زي الشرطة قاموا في بعض الأحيان بالتدخل عند قيام المنظمات غير الحكومية بعقد اجتماعات في منازل الأعضاء (طالع تقرير الصحراء الغربية).

الجزء 2: احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل القانون بشكل عام حرية التعبير وحرية الصحافة، لكن الحكومة استمرت في الحد من حرية الصحافة عن طريق النظام القضائي. وقد أظهرت الإحصائيات التي قدمتها الحكومة خلال العام أن ستة صحفيين أو وسائل إعلام يواجهون اتهامات جنائية أو مدنية، وهو رقم يقل عن ذلك الذي بلغ 56 قضية خلال عام 2009 و42 قضية عام 2008. وقد شملت هذه الأرقام القضايا التي شرعت فيها الحكومة وشكاوى التشهير التي تقدم بها المواطنون. وقد انتقدت العديد من مجموعات حقوق الإنسان السيل الثابت من الملاحقات القضائية الجنائية وإغلاق الصحف وقضايا التشهير.

ويحظر القانون على المواطنين توجيه انتقادات للإسلام أو الملكية. كما يعتبر التعبير عن معارضة موقف الحكومة الرسمي بشأن الوحدة الترابية والصحراء الغربية أمرا غير قانوني. لكن الصحف تناولت مواضيع مثيرة للجدل وحساسة اجتماعيا، من بينها الشؤون العسكرية والأمن القومي والمواضيع الجنسية.

ويفرض كل من قانون مكافحة الإرهاب وقانون الصحافة عقوبات مالية على الصحفيين ودور النشر التي تنتهك القيود المتعلقة بالقذف والتشهير والسب، بما في ذلك المناقشات التي تنتقد الملكية أو مؤسسات الدولة أو الوحدة الترابية أو الإسلام. ويمكن أيضا فرض أحكام بالسجن على الأشخاص المدانين بتهمة القذف.

ويدرج قانون الصحافة التهديدات ضد النظام العام كأحد المعايير للرقابة، كما تتمتع الحكومة أيضاً بالقدرة على سحب تراخيص المطبوعات ووقفها ومصادرتها.

وقد قامت الصحف والأسبوعيات ذات التوجهات السياسية المتنوعة بنشر الأخبار والتعليقات التي تنتقد السياسات والشخصيات البارزة. وبالرغم من قيام السلطات بالتغاضي عن معظم هذه الحالات، إلا أن بعض الإصدارات قامت بدفع غرامات مالية كبيرة عندما اقتربت تلك المقالات من الخطوط الحمراء لموضوع الملكية والصحراء الغربية. وقد فرضت الحكومة مبالغ طائلة لم يستطع الناشر الذين اتهموا بمخالفة القانون دفعها. وفي بعض الأحيان، بدأ الأمر بأن هذه المبالغ الطائلة قد فرضت بشكل متعمد لإفلاس الناشر بهدف إجباره على الإغلاق. وقد لاحظ العديد من الصحفيين أن هناك تناقض كبير في رد فعل الحكومة على المقالات الحساسة التي لمست "الخطوط الحمراء"، ولم يكن لديهم أية وسيلة لمعرفة متى يمكن أن يواجهوا العقاب.

وفي كانون الثاني/يناير، أعلنت وزارة الاتصال أنها تنوي توسيع نطاق اللوائح التنظيمية الخاصة بالقتوات التلفزيونية الأجنبية والبدء في إلزام القنات الأجنبية بالحصول على موافقة الوزارة بصورة شهرية (بدلا عن الموافقة السنوية كما كان سابقا)، وذلك للقيام بتقارير إعلامية عن أشخاص أو التسجيل معهم خارج الرباط. وفي بادئ الأمر، كانت القيود الجديدة تستهدف قناة الجزيرة، لكن هذه الشروط أثرت أيضا على قناة الحرة والعربية والبي بي سي.

وفي 27 تشرين الثاني/يناير، قام المصقون القضائيون الحكوميون بالسيطرة على مجلة "لوجورنال إبيدومادير" (Le Journal Hebdomadaire) الأسبوعية بعد إعلان محكمة الاستئناف التجارية في الدار البيضاء يوم 25 كانون الثاني/يناير إفلاس كل من دار النشر السابقة للمجلة "ميديا ترست" (Media Trust) ودار النشر الحالية "تري ميديا" (Trimedia). وبحسب مصادر موثوقة، فقد بلغ الدين المستحق على المجلة خمسة ملايين درهم (599,161 دولار أمريكي). وقد أخذت المجلة على عاتقها جزءا من هذا الدين في أيلول/سبتمبر 2009 عندما قامت المحكمة العليا بأمر المجلة بدفع مبلغ 2,652,022 درهم (317,797 دولار أمريكي) كتعويض عن الأضرار الناجمة عن دعوى قدح ودم قدمت ضد المجلة بشأن مصادر تمويل مقالة كتبها المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية والأمنية، وهو منظمة فكرية تتخذ من بروكسل مقرا لها، عن الصحراء الغربية. وفي 18 نيسان/أبريل، أكدت محكمة استئناف في الرباط على قيمة مبلغ الأضرار الذي حُكم به. لكن المنظمات غير الحكومية بما فيها هيومن رايتس ووتش ومنظمة مراسلون بلا حدود، إضافة إلى أعضاء المجتمع المدني المحلي أفادوا بأن الحكومة قامت بصورة مستمرة بإيجاد أسباب لتغريم المجلة وأثنت الشركات عن نشر إعلاناتها فيها. وقد زعمت الحكومة أنها تتبع القانون من خلال فرض التصفية القضائية بما أن ديون الشركة قد تعدت 14,025,755 درهم (1,680,738 دولار أمريكي). ووفقا للحكومة، فإن شركتي ميديا ترست (Media Trust) وتري ميديا (Trimedia) قد توقفتا في عام 2004 عن دفع مرتبات الموظفين والديون المستحقة للبنوك وللصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولوزارة الاقتصاد والمالية.

وفي 8 آذار/مارس، قامت السلطات باعتقال محمد عطاوي، وهو مراسل جريدة المنعطف الصادرة باللغة العربية ورئيس منظمة غير حكومية محلية تعنى بشؤون البيئة وموظف في بلدية تونفيت، بتهمة الابتزاز وحياسة الحشيش. وقد ادعت الحكومة أن عطاوي هدد بالتنديد في الصحافة بمسؤول محلي يعمل في الخدمة المدنية وأنه طلب مبلغ 1,000 درهم (120 دولار أمريكي) كرشوة لضمان سكوته. وفي 22 آذار/مارس، اتهمت السلطات العطاوي بالابتزاز وحكمت عليه المحكمة في نفس اليوم بالسجن لمدة عامين. وقد أفادت منظمة مراسلون بلا حدود والعديد من وسائل الإعلام المحلية في تقاريرها أن اعتقال العطاوي له علاقة بمقالة نشرت في 16 شباط/فبراير ندد فيها العطاوي بفساد قادة المجتمع في تونفيت وبالاتجار غير الشرعي بأشجار الأرز. وبنهاية العام كان عطاوي مازال ينتظر جلسة الاستئناف.

وفي 3 حزيران/يونيو، قامت الهيئة العليا للاتصالات السمعية والبصرية بوقف بث راديو مارس لمدة 48 ساعة وقامت بتغريم الإذاعة مبلغ 57,000 درهم (6,830 دولار أمريكي) بعد تصريحات أدلى بها ضيف الإذاعة محمد عيوش مازحا بأنه يتمنى أن يصبح الرئيس في يوم من الأيام، مما اعتبر تحديا للمؤسسة الملكية.

وفي حزيران/يونيو، تم تغريم الصحف العربية المستقلة "الجريدة الأولى" و"الأحداث المغربية" و"المساء" مبلغ 3.3 مليون درهم (396,446 دولار أمريكي) بتهمة الإساءة لزعيم دولة أجنبي. وقد قامت هذه الصحف باستئناف الحكم في أواخر عام 2009، إلا أن المحكمة أكدت الحكم الصادر ضدها.

وقد حظرت الحكومة استيراد وسائل الإعلام الأجنبية عندما تعتبر أنها تقوم بتقويض قدسية الدولة أو النظام العام. فمثلا، قامت الحكومة طوال الأسبوع الذي يقع به تاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر بمنع توزيع الصحف الدولية البارزة "القدس العربي" و"ال بيس" (El Pais) و"لو موند" (Le Monde) لنشرها مقالات تنتقد الحكومة وملتصلة بموضوع ويكيليكس (Wikileaks).

وقد ظلت قضية الحكومة ضد أحمد بنشمسي معلقة بانتهاء نهاية العام. وكان بنشمسي، وهو ناشر مجلتي "تل كيل" (Tel Quel) و"نيشان" (Nichane)، قد اتهم عام 2009 بعدم إظهار "الاحترام الواجب" للملك.

وقد أغلقت الحكومة قضيتها ضد إدريس شحتان، مدير مجلة "المشاعل" الأسبوعية الصادرة باللغة العربية والذي كان قد تلقى حكما بالسجن لمدة عام واحد وغرامة مالية قدرها 10,000 درهم (1,198 دولار أمريكي) لقيامه بنشر معلومات كاذبة عن صحة الملك. وقد عفى الملك عن شحتان في 11 حزيران/يونيو بعد قضائه ثمانية أشهر من الحكم الصادر ضده.

أصدرت وزارة الاتصال المغربية توجيهات وإرشادات، وقدمت معونات مالية لمطبوعات بينها تلك التي توجه انتقادات إلى الحكومة. وقد اختلفت مستويات الدعم الحكومي المباشر بحسب نسبة قراء المطبوعة. كما أثير نشر إعلانات تابعة للحكومة على العائدات المادية للصحف وربما تكون قد أثرت على التغطية الصحفية التي تقوم بها تلك الصحف.

وقد قامت الحكومة بفرض رقابة مباشرة وغير مباشرة على وسائل الإعلام عن طريق منح التراخيص والإعلانات. وقامت الحكومة بتسجيل الصحف والمجلات المحلية ومنحها التراخيص، كما قام الصحفيون والناشرون بممارسة الرقابة الذاتية استجابة للتهديد بالضغط الحكومي أو الإغلاق.

وأوقفت السلطات بشكل مؤقت صدور مطبوعات اعتبرت الحكومة أنها مسيئة. فقد قيدت الحكومة من استيراد العدد الصادر في 25 شباط/فبراير من الجريدة الفرنسية الأسبوعية "لو نوفل أوبسرفاتور" - (Le Nouvel Observateur) لاحتوائها على معلومات عن قضية الكولونيل ماجور قدور ترهزاز (طالع الجزء 1 هـ)، وقد تم توزيع هذه الجريدة الأسبوعية في وقت لاحق بدون قصة ترهزاز.

لم تكن هنالك محطات تلفزيونية خاصة. وتمتلك الحكومة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والتي كانت تملك كليا أو جزئيا عددا من المحطات التلفزيونية والإذاعية المحلية وتقوم بإدارتها. كما تمتلك الحكومة، جزئيا، قناة وإذاعة 2M. وقد قامت الحكومة هذا العام بشراء حصة الأغلبية في تلفزيون "ميدي سات" (Medi-Sat) الذي كان مملوكا ملكية خاصة في وقت سابق، وذلك في محاولة منها لحمايته من الإفلاس. ويُشترط الحصول على رخصة لقنوات الراديو المستقلة، وقد قامت لجنة عينتها الحكومة بمراقبة عمليات البث الإذاعي للتأكد من الالتزام باتفاقيات التراخيص. وقد امتلكت الحكومة بشكل كامل أو جزئي المحطات التلفزيونية الوحيدة التي يمكن مشاهدتها في معظم أنحاء البلاد دون أجهزة فك التشفير أو الصحن الهوائية للأقمار الصناعية.

وفي عام 2008، قامت الحكومة بتعليق ترخيص قناة الجزيرة الفضائية مما أجبرها على وقف بث نشرتها الإخبارية المسائية للأبناء المغربية من الرباط. وقد استمرت وزارة الاتصال في رفضها إصدار اعتمادات لاثنتين من مراسلي قناة الجزيرة التلفزيونية وهما أنس بن صلاح ومحمد البقالي، ولم تقدم السلطات أي سبب وراء قرارها. وقد قام المراسلان برفع دعوى قضائية ضد الوزارة في أيلول/سبتمبر زعموا فيها أن تعليق أوراق اعتمادهم قد تم بصورة تعسفية، وذلك في مسعى منهم لاستعادة هذا الاعتماد. وقد دفع محمد الرشيد، الذي تم تعليق أوراق اعتماد الصحفية، غرامة مالية قيمتها 49,000 درهم (5,872 دولار أمريكي).

هذا، وقد أخضعت السلطات بعض الصحفيين للمضايقات والترهيب خلال العام.

وفي 4 يونيو/حزيران، قامت السلطات باقتحام وتفتيش منزل الصحفية زينب الغزاوي في الدار البيضاء دون الحصول على مذكرة تفتيش. وقد ادعت الغزاوي أن السلطات استولت على جهاز كمبيوتر وقرص صلب وبطاقة ذاكرة من كاميرا وبعض المتعلقة الشخصية. وقد ادعت السلطات بأن علي عمار الذي كان متواجدا في المنزل وقت حدوث التفتيش كان قد قام بسرقة هذه المتعلقة. وقد تم احتجاز الغزاوي وعمار لمدة إثنى عشرة ساعة قبل إطلاق سراحهم. وتم القبض على عمار مرة أخرى في 7 حزيران/يونيو واتهم بالسرقة واحتجز لمدة 24 ساعة. وفي 1 تموز/يوليو أدانت المحكمة الابتدائية في عين السبع عمار بالسرقة وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ وبغرامة مالية قدرها 40,500 درهم (4,853 دولار أمريكي). وقد انتقدت المنظمات غير الحكومية والصحفيون تعامل الحكومة مع القضية، وزعموا أن السلطات استهدفت الغزاوي وعمار لكونهما صحفيين يعملان في صحيفة "لوجورنال إبيدومادير" (Le Journal Hebdomadaire) والتي قامت السلطات بإغلاقها نهائيا في كانون الثاني/يناير. وكان عمار قد قام أيضا بنشر كتاب في نيسان/أبريل في فرنسا ينتقد فيه ملك المغرب،

أما الغزاوي فهي أحد مؤسسي جماعة اكتسبت سمعة سيئة في أيلول/سبتمبر بعد قيام السلطات بمنع أعضائها من مخالفة القانون الذي يحظر المجاهرة بالإفطار خلال شهر رمضان.

وفي قضية ترجع لأيلول/سبتمبر 2009، استجوبت شرطة الرباط عشرة صحفيين من ثلاث صحف صادرة باللغة العربية قامت بنشر مقالات حول صحة الملك. وقد قامت السلطات بإطلاق سراح ثمانية من الصحفيين، لكن المحاكم قامت بإدانة صحفيين هما بشري إيدو وعلي أنزولا من "الجريدة الأولى" بتهمة التشهير. وفي كانون الأول/ديسمبر 2009، أكدت محكمة الاستئناف بالرباط على الحكم، وفي 30 حزيران/يونيو رفضت المحكمة العليا الاستئناف النهائي المقدم من قبل أنزولا وإيدو. وقد أوقفت "الجريدة الأولى" إصدارها في أيار/مايو 2009 بسبب مشاكل مادية، لكن مالك الجريدة أعلن في بداية العام نيته إنشاء مجلة أسبوعية جديدة باللغة العربية.

هذا، وقد كانت الكتب عرضة للمصادرة أو تم منع دخولها أو بيعها. وخلال العام، لم يتم السماح بدخول عدد من الكتب المتعلقة بالملكية إلى المغرب كما لم يسمح بدخول بعض المجلات الأجنبية.

### حرية الإنترنت

ليس هناك أي قانون محدد أو قرارات قضائية بشأن مضمون الإنترنت وإمكانية الوصول إلى المواقع الإلكترونية. وبشكل عام، لم تقيد الحكومة من حرية الوصول للإنترنت. وقد تمكن الأفراد والمجموعات عامة من المشاركة في التبادل السلمي للأراء عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك التواصل عن طريق البريد الإلكتروني. وقد أفادت تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2009 بوجود 41.3 مستخدم للإنترنت من بين كل 100 مواطن. ولم تحاول الحكومة الحصول على معلومات تعريف شخصية عن الأشخاص الذين يقومون باستخدام الإنترنت، وذلك عند قيام المواطنين في التعبير السلمي عن آرائهم ومعتقداتهم السياسية والدينية والأيدولوجية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2009، زعم المدونون حزام البشير وبوبكر الديدب وعبد العزيز سلامي وصاحب مقهى الإنترنت عبد الله بوكفو بأن الشرطة قامت باعتقالهم بسبب مشاركتهم في مظاهرة طلابية في تعجيجت. ووفقا للتقارير الحكومية، فقد شارك البشير وبوكفو في مظاهرة غير مصرح بها وقاموا بتدمير ممتلكات خاصة وعامة وقاموا بإصابة ضباط شرطة أثناء مزاوله مهامهم بإصابات بليغة وذلك خلال المظاهرة. وقد زعمت السلطات أيضا أن الرجلين كان في حوزتهما منشورات تهدف إلى التحريض على العنف والتفرقة العنصرية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2009، حكمت محكمة في كلميم على البشير بالسجن لمدة أربعة أشهر، وعلى بوكفو بالسجن لمدة إثني عشر شهرا، وبغرامة مالية قدرها 500 درهم (60 دولار أمريكي) لكل منهما. وقد خفضت محكمة الاستئناف في 8 شباط/فبراير الحكم الصادر ضد البشير إلى شهرين وقد تم إطلاق سراحه في نفس اليوم باعتبار المدة التي قضاها. وقد خفضت محكمة الاستئناف نفسها الحكم الصادر ضد بوكفو إلى ثمانية أشهر، وقد تم إطلاق سراحه في 4 آب/أغسطس. وفي 2 شباط/فبراير، حكمت محكمة في كلميم على الديدب والسلامي بالحبس لمدة ستة أشهر وبغرامة مالية قدرها 500 درهم (60 دولار أمريكي). وقد تم إطلاق سراح الرجلين بعد قضاء مدة الحكم كاملة.

### الحرية الأكاديمية والفعاليات الثقافية

قامت الحكومة بموجب القانون وفي الممارسة الفعلية، بالاحتفاظ بالحق في فرض قيود على العروض والمناقشات التي تشكك في شرعية الملكية أو في الإسلام أو وضع الصحراء الغربية، كما قامت باستخدام هذا الحق في بعض المناسبات. وبشكل عام، تسامحت الحكومة مع النشاط السياسي والديني في الحرم الجامعي. وقد كان للجماعات الإسلامية تأثير كبير في الجامعات، وفي بعض الأحيان، سيطرت الجماعات الإسلامية على اتحادات الطلبة وعملت في بعض الأحيان على تقييد الحرية الأكاديمية عن طريق ترهيب الطلبة والأساتذة أو مضايقتهم. هذا وقد كانت وزارة الداخلية تصادق على تعيين رؤساء الجامعات.

ب. حرية التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية التجمع وإنشاء الجمعيات والانضمام إليها في إطار الحدود التي ينص عليها القانون. لكن من الناحية العملية، قامت الحكومة في بعض الأحيان باستخدام التعطيل الإداري وغيره من السبل لقمع أو تثبيط المظاهرات. بالرغم من ذلك، كان من الشائع حدوث الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات بصورة متكررة في جميع أنحاء البلاد – بإذن وبدون إذن، وقد قوبلت جميعها بالتسامح بصورة شبه دائمة، ما لم تتجه إلى العنف. كما قامت الحكومة بحظر الجمعيات التي اعتبرتها غير مؤهلة لتصبح منظمات غير حكومية، ولم تقم بالاعتراف بها.

#### حرية التجمع:

يشترط القانون الحصول على موافقة وزارة الداخلية لممارسة الحق في حرية تنظيم التجمعات العامة. لكن السلطات، رغما عن ذلك، سمحت بشكل متكرر بقيام التجمعات التي قام بها من لم يحصلوا على تصريح بالتجمع. وقد اشتكت بعض المنظمات غير الحكومية من التضارب الغالب على نظام التصاريح. وخلال السنة، قامت الشرطة باستخدام القوة لمنع وتفريق بعض المظاهرات والتجمعات الجماهيرية. لكن وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية أصدرت بضعة تقارير تفيد باستخدام العنف من قبل الشرطة ضد المتظاهرين أو عن قيام الشرطة بتفريق المظاهرات السلمية. وفي قضية واحدة، رفضت وزارة الداخلية منح المنظمة المحلية غير الحكومية، الشفافية المغربية (Transparency Moroc)، تصريحا لعقد تجمع عام لتقديم جائزة لمكافحة الفساد. وقد قامت الوزارة بذلك عن طريق السبل الإدارية ودون اللجوء للعنف.

#### حرية تكوين الجمعيات

يكفل الدستور والقانون حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، إلا أن الحكومة قامت في بعض الأحيان برفض الاعتراف رسميا بمنظمات غير حكومية. ويحكم مرسوم صدر عام 1958 عملية تأسيس وعمل الجمعيات. ووفقا للحكومة، فإن هناك ما يقرب من 100,000 منظمة وجمعية غير حكومية مسجلة في البلاد.

ويتعين على المنظمات الجديدة التسجيل لدى وزارة الداخلية، كما يتعين على المنظمة المقترحة تقديم أهدافها ولوائحها وعنوانها وصورة عن هويات أعضائها لوزارة الداخلية. ومن الناحية العملية، امتنعت الحكومة عن الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية التي تناهض النظام الملكي أو الإسلام كدين للدولة أو تدعو ضد الوحدة الترابية للمغرب. وتقوم الوزارة بإصدار وصل استلام للمنظمة، مما يمثل موافقة رسمية على إنشائها. وإذا لم تحصل المنظمة على وصل استلام خلال فترة ستين يوما، فإنها لا تعتبر مسجلة بشكل رسمي. وقد عملت العديد من المنظمات، التي قررت الحكومة عدم الاعتراف بها، دون الحصول على وصل الاستلام، وقد تسامحت الحكومة تجاه هذه الأنشطة. وقد حصلت عدة منظمات مثل جمعية ضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان وجماعة العدل والاحسان على قرارات من المحاكم الإدارية تؤكد بأن طلبات التسجيل التي تقدمت بها هذه المنظمات مطابقة للقانون، لكن المحاكم الإدارية ليست لديها أية سلطة تنفيذية تتعدى الحكم بأن السلطات قد تجاوزت صلاحياتها، ولا يمكنها إجبار المسؤولين الحكوميين على الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية.

لم يُسمح للمنظمات التي تدعم تقرير المصير في الصحراء الغربية بأن تسجل نفسها، بما فيها جمعية ضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان وجمعية المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان. ولا يمكن للمنظمات غير المسجلة الحصول على التمويل الحكومي، كما لا يحق لها قبول المساهمات المالية بصورة قانونية. وقد ظلت جمعية ضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان بدون تسجيل رغم قرار أصدرته محكمة إدارية في أكادير في عام 2005 يفرض على السلطات تسجيلها.

هذا، وقد واصلت السلطات، على مدار العام، مراقبة نشاطات جماعة العدل والاحسان، وقامت في بعض الأحيان بعرقلتها (طالع الجزء 1 ج).

#### ج. الحرية الدينية

للإطلاع على وصف كامل لموضوع الحرية الدينية، يرجى مراجعة تقرير "الحرية الدينية في العالم لعام 2010" على موقع وزارة الخارجية <http://www.state.gov/g/drl/irf/rpt>

د. حرية التنقل، والمهجرون داخلياً، وحماية اللاجئين، والأشخاص عديمي الجنسية

يكفل الدستور حرية التنقل داخل البلد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن. ومن الناحية العملية، تم احترام هذه الحقوق بصورة عامة، لكن الحكومة قيدت حرية التنقل في مناطق تعتبر حساسة من الناحية العسكرية، بما فيها المنطقة منزوعة السلاح في الصحراء الغربية.

وقد تعاونت الحكومة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية لتوفير الحماية وتقديم المساعدة للمهجرين داخلياً وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية وغيرهم من الأفراد المعنيين.

وقامت وزارة الداخلية بتقييد حرية جميع الموظفين العموميين في السفر إلى خارج البلاد، بمن فيهم المعلمين والعسكريين. ويتعين على الموظفين العموميين والجنود الحصول على تصاريح مكتوبة من وزاراتهم لكي يتمكنوا من مغادرة البلاد.

وينص القانون على النفي القسري، إلا أنه لم تكن هناك أية حالات لنفي قسري خلال العام.

وشجعت الحكومة على عودة اللاجئين الصحراويين إذا ما أقروا بسلطة الحكومة على الصحراء الغربية. واستمرت الحكومة في توفير وثائق السفر للصحراويين، وكان هناك عدد أقل من الحالات التي تم فيها منع الصحراويين من السفر (طالع تقرير الصحراء الغربية).

#### حماية اللاجئين

لم تقم الحكومة بعد بوضع نظام إجراءات قومي معتمد خاص باللجوء، وتدعن للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كونها الوكالة الوحيدة الموجودة في البلاد التي يحق لها منح وضع لاجئ والتحقق من حالات طلب اللجوء.

وقد وفرت الحكومة، في الممارسة العملية، الحماية ضد طرد اللاجئين أو إعادتهم إلى دول تكون فيها حياتهم أو حريتهم معرضة للخطر بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو عضويتهم في جماعة معينة أو بسبب آرائهم السياسية. وفي حين لم تعد تتم إعادة اللاجئين الذين تعترف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهم إلى بلدانهم في ظل مثل هذه الظروف، إلا أن الحكومة المغربية لا تقوم بإجراءات معاملات طلب اللجوء الخاصة بهم ولا تعترف بها. وهذا يعني عدم استطاعة هؤلاء اللاجئين الحصول رسمياً على إذن بالإقامة من شأنه أن يتيح لهم الحصول على خدمات نظام الرعاية الصحية الوطني والحق القانوني في العمل، لكن الحكومة سمحت للاجئين عامة بالعمل عند تقديمهم بطاقة لجوء سارية صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أفادت المفوضية أنه بحلول أيلول/سبتمبر كان هناك 750 لاجئاً و340 طالب لجوء في البلاد.

وقد أفادت تقارير موثوقة عن قيام السلطات الحكومية بطرد المهاجرين غير الشرعيين إلى الصحراء على الحدود مع الجزائر. وذكرت المنظمات غير الحكومية أن السلطات تركت بعض هؤلاء المهاجرين دون أي طعام أو ماء، ولكن خلافاً للأعوام السابقة، لم ترد أية تقارير عن حدوث وفيات بين هؤلاء المهاجرين من جراء ذلك. وقد أفادت منظمة الهجرة الدولية بوجود 1,119 حالة عودة طوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية خلال العام.

الجزء 3: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

ينص القانون على إجراء انتخابات حرة ودورية على أساس الاقتراع العام. وينتخب المواطنون أعضاء المجالس البلدية وأعضاء مجلس النواب في البرلمان بصورة مباشرة، بينما ينتخبون أعضاء مجلس المستشارين في البرلمان وأعضاء المجالس الإقليمية بصورة غير مباشرة، حيث يتم ذلك بواسطة الممثلين المنتخبين. ولم يتمتع المواطنون بالحق في تغيير نظام الحكم الملكي في البلاد.

يجوز للملك حل البرلمان حسب رغبته، كما يحق له باعتباره رأس الدولة تعيين وإقالة رئيس الوزراء، الذي يحمل لقب رئيس الحكومة. ويخول الدستور لرئيس الوزراء ترشيح جميع وزراء الحكومة، على الرغم من أنه يجوز أيضاً للملك ترشيح الوزراء ولديه سلطة استبدال أي وزير. كما يعين الملك أيضاً المجلس الدستوري الذي يبت في دستورية القوانين.

لا يجوز تغيير الدستور دون موافقة الملك. وينص الدستور على أن النظام الملكي والإجراءات المتعلقة بالدين الإسلامي هي أمور غير قابلة للتعديل. وللملك وحده سلطة عرض اقتراحات التعديلات الدستورية على الاستفتاء العام. ويمكن اقتراح التعديلات من طرف الملك أو من طرف البرلمان، ويتطلب تمرير التعديلات حصولها على موافقة مجلسي البرلمان بأغلبية ثلثي الأصوات. ويمكن عرض التعديل في استفتاء وطني بمجرد صدور مرسوم ملكي بذلك، غير أن الملك يتمتع بسلطة تجاوز أي استفتاء وطني.

#### الانتخابات والمشاركة السياسية

يمنح قانون وأنظمة الانتخابات وزارة الداخلية سلطة تسيير الانتخابات بصفة عامة، من ترسيم الدوائر الانتخابية إلى فرز الأصوات. وقد تمت إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية قبل انتخابات الحكومات المحلية التي جرت في حزيران/يونيو 2009، وهو أمر يتم قبيل إجراء جميع الانتخابات العامة ويعالج التغييرات في التعداد السكاني. واختلف عدد الناخبين بصورة كبيرة في المناطق المختلفة، بينما كان عدد الناخبين أقل بكثير في المناطق الريفية.

وفي الانتخابات التشريعية لعام 2007، كلف الملك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المشكل والمعين من قبله، بالإشراف على المراقبين المحليين والدوليين وتسهيل مهمتهم. وفي الانتخابات البلدية التي جرت في حزيران/يونيو، قام المجلس الاستشاري مرة أخرى بتنظيم مجموعة واسعة من المراقبين المحليين، وقد اعتبرت جميع الأحزاب السياسية بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وشفافة.

وقد قام المراقبون المحليون والدوليون بتقييم الانتخابات وأشاروا إلى إدارة الحكومة الفعالة لانتخابات عام 2007. ووفقاً لوزارة الداخلية، فإن إقبال الناخبين على التصويت كان بنسبة 52 بالمئة. وقد نشرت وسائل الإعلام المستقلة عدة تقارير تزعّم قيام الأحزاب السياسية بشراء الأصوات قبل الانتخابات وبعض حالات سوء الإدارة والتصرف من قبل المسؤولين على المستوى المحلي. وقد أقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والحكومة والمراقبون باحتمال مشاركة جميع الأطراف في مثل هذا النوع من سوء التصرف.

وقد اقترح المراقبون المحليون وبعض قيادات الأحزاب السياسية إنشاء لجنة انتخابية مستقلة بدلا عن إشراف وزارة الداخلية على الانتخابات.

وقد واجهت الأحزاب السياسية قيوداً فرضتها الحكومة. فيتعين موافقة وزارة الداخلية على الأحزاب السياسية، كما أن القوانين تفرض شروطاً على تشكيل وعمل الأحزاب السياسية. ويفرض القانون على الأحزاب تنظيم مؤتمرات قومية سنوية كما يفرض انضمام النساء والشباب في هياكلها القيادية. ويتم تحديد التمويل الحكومي للأحزاب بناء على إجمالي تمثيلها في البرلمان وإجمالي عدد الأصوات التي حصلت عليها على الصعيد الوطني. ولا يحق إلا للأعضاء المسجلين في حزب معين تقديم المساهمات المالية الخاصة. ويمكن لوزارة الداخلية حل حزب ما إذا لم يلتزم بالشروط التي ينص عليها القانون. ويتعين على المنظمين الراغبين في تشكيل حزب جديد تقديم إعلان إلى وزارة الداخلية يحمل توقيع ما لا يقل عن 300 من الأعضاء المؤسسين من ثمانية جهات (مناطق) على الأقل من جهات المغرب الست عشرة.

ضمت وزارة رئيس الوزراء عباس الفاسي المؤلفة من 33 وزيراً، ثلاث وزيرات وامرأتين شغلنا منصب كاتب دولة. وقد ضم مجلس النواب في البرلمان المكون من 325 عضواً 34 امرأة. هذا، ولم توجد نساء بين أعضاء المحكمة العليا.

وقد شهدت نسبة تمثيل النساء في الحكومات المحلية وهياكل اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية زيادة كبيرة خلال عام 2009 واستمرت هذه الزيادة خلال العام المنصرم. وقبل انتخابات حزيران/يونيو، شغرت النساء أقل من واحد بالمئة من المناصب التي تشغل بالانتخاب على المستوى المحلي، ولم يكن هناك سوى امرأتين في منصب العمدة. وفي أعقاب اتفاق عقد عام 2008 بين الحكومة والأحزاب السياسية، تم تخصيص نسبة 12 بالمائة كحد أدنى (حوالي 3,000 مقعداً) لعضوية النساء في المجالس المحلية. وقد ترشحت ما يزيد عن 20,000 امرأة وفازت 3,421 امرأة بمقاعد (13 بالمائة من مجموع المقاعد). وقد تم اختيار إثنتي عشرة امرأة في انتخابات لاحقة غير مباشرة لقيادة المجالس المحلية لمنصب العمدة أو ما يوازيه، بما في ذلك عمدة مراكش.

#### الجزء 4: فساد المسؤولين وشفافية الحكومة

ينص الدستور على فرض عقوبات جنائية على المسؤولين الحكوميين الفاسدين، إلا أن الحكومة لم تطبق القانون بشكل فعال، وانخرط المسؤولون الحكوميون في كثير من الأحيان في ممارسات فاسدة دون خوف من العقاب. وكان من المعروف أن الفساد يشكل مشكلة خطيرة في فروع الحكومة التنفيذية، بما في ذلك الشرطة، والسلطتين التشريعية والقضائية بالدولة. وقد وردت تقارير عن وجود فساد حكومي خلال العام، وأشارت مؤشرات البنك الدولي العالمية للحكومة أن الفساد كان يشكل مشكلة.

وكان هناك إقرار واسع النطاق، بما في ذلك من الملك، بافتقار السلطة القضائية إلى الاستقلالية وبإمكانية التأثير على القضاء. وفي آب/أغسطس 2009، دعا الملك لإصلاح النظام القضائي ليشمل زيادة الاستقلال القضائي ومنع الفساد. وقد فرض القانون منذ عام 2007 على القضاة والوزراء وأعضاء البرلمان الإفصاح عن ممتلكاتهم وأصولهم المالية.

وفي عام 2008، شكلت الحكومة الهيئة المركزية لمكافحة الفساد (ICPC). وفي تموز/يوليو 2009، أصدرت الهيئة تقريرها الأول الذي أفاد بأنها قد تلقت 21 شكوى صحيحة بوجود فساد. وبانتهاء العام، نشرت الهيئة المركزية لمكافحة الفساد نتيجة تحقيقاتها حول الفساد في قطاعي الصحة والنقل. وقد بدأت الهيئة في العمل على عدة مسودات لقانون مكافحة الفساد، وفي كانون الثاني/يناير، قامت بتأسيس هيئة للرقابة على الأخلاقيات والفساد في إدارة الجمارك. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت لجنة حكومية مشتركة بين الوزارات برنامجاً لمكافحة الفساد مدته عامين. ونتيجة لهذه الخطة، قامت الهيئة المركزية لمكافحة الفساد بالتعاون مع الإتحاد العام لمقاولات المغرب (وهو أكبر جمعية تجارية في البلاد) والوكالة الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت يمكن من خلاله للشركات تقديم شكاوى الفساد وغيرها من المشاكل. وتقوم الهيئة من خلال هذا الموقع على شبكة الإنترنت وغيره من السبل بجمع شكاوى الفساد ومن ثم تقديمها لوزارة العدل. لكن الهيئة المركزية لمكافحة الفساد ليس لديها سلطة بالزام المؤسسات الحكومية بالرد بشأن قضايا مكافحة الفساد. وقد عزى المسؤولون قلة عدد الشكاوى جزئياً إلى انعدام القوانين التي تحمي المدعين والشهود في قضايا الفساد. وبناء عليه، قامت الهيئة بإطلاق موقع على شبكة الإنترنت للمجتمع المدني لتحديد حالات الفساد، ونظمت مؤتمراً إقليمياً لسلطات مكافحة الفساد بمشاركة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأنشأت قاعدة معلومات عن الفساد، وأطلقت حملة توعية في جميع أنحاء البلاد، وقامت بتطوير مناهج عن الأخلاقيات والتربية الوطنية لاستخدامها في المدارس في مختلف أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى الهيئة المركزية لمكافحة الفساد، فإن الوزارة والمجلس الأعلى للحسابات لديهما اختصاص فيما يتعلق بقضايا الفساد.

وقد قامت الحكومة بالتحقيق مع عمدة مكناس بتهمة إساءة إدارة الأموال، مما أدى إلى إقالته من منصبه في كانون الثاني/يناير 2009.

وفي كانون الثاني/يناير، اعتقلت السلطات مائة مسؤول من مختلف أنحاء البلاد بتهمة الفساد والمخالفات وسوء استغلال السلطة. وقد توجت هذه الاعتقالات عملية تدقيق حسابات قام بها المفتش العام لوزارة الداخلية والمجلس الأعلى للحسابات على مدار عام كامل. وبانتهاء العام، تم اتهام 117 مسؤول بالفساد.

وفي تموز/يوليو 2009، قام المجلس الأعلى للقضاء بمعاينة 70 قاضيا لاتهامات متعلقة بالفساد وذلك وفقا للمنظمات غير الحكومية. ووفقا للمراقبين، كان الفساد البسيط متفشيا بدرجة كبيرة في صفوف الشرطة، خاصة بين من هم دون المناصب الرفيعة. وقد زعمت الحكومة أنها تقوم بالتحقيق في ادعاءات الفساد وغيرها من مخالفات الشرطة من خلال آلية داخلية. وفي آب/أغسطس 2009، أطلق الدرك الملكي حملة توعية داخلية لمكافحة الفساد وأنشأ وحدة لتعقب العناصر الفاسدة (طالع القسم 1.د).

لا يوجد قانون بشأن حرية الاطلاع على المعلومات. ولم تُطلع الحكومة في الممارسة الواقعية المواطنين وغير المواطنين، بما في ذلك وسائل الإعلام الأجنبية، على المعلومات الحكومية.

الجزء 5: موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

تباينت مواقف الحكومة تجاه المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان وذلك بحسب حساسية القضايا التي يتم التطرق إليها. وقامت المنظمات المحلية والدولية التي تعنى بحقوق الإنسان بنشاطاتها في المغرب دون قيود حكومية بشكل عام، باستثناء المنظمات التي تساند استقلال الصحراء الغربية. وقد قامت تلك المنظمات بالتحقيق في قضايا حقوق إنسان ونشرت النتائج التي توصلت إليها. وكان المسئولون الحكوميون بصورة عامة متعاونين ومتجاوبين مع آراء تلك الجماعات، إلا فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

وبين منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية والمستقلة التي تعترف بها الحكومة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد قامت الحكومة منذ عام 2000 بتوفير الدعم المادي لهاتين المنظمين غير الحكوميتين، لكن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي جزء من حزب الاستقلال، لم تعد ناشطة. وقد كان يُنظر إلى المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان باعتبارهما المنظمتان غير الحكوميتان الرئيسيتان المعنيتان بحقوق الإنسان. ولم تتعاون الجمعية المغربية لحقوق الإنسان رسمياً مع الحكومة، لكنها عادة ما شاركت المعلومات مع الحكومة ومع المنظمات التابعة للحكومة بصورة غير رسمية. وقد قامت الحكومة في بعض الأحيان بالاجتماع مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كما قامت بالاستجابة للاستفسارات والتوصيات التي قدمتها. وقد شملت المجموعات الأخرى التي عملت مع الحكومة لمحاولة تحسين أوضاع حقوق الإنسان أو للتحقيق في الإساءات المزعومة جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة والمعروفة بـ "جمعية ماما آسيا" والتي ركزت على العمل مع السجناء الأحداث. كما تعاونت الحكومة مع المنتدى المغربي للحقيقة والعدالة، والشفافية الدولية، والمرصد المغربي للسجون، والفرع المحلي لمنظمة العفو الدولية.

وقد تعاونت المنظمات غير الحكومية الدولية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية مع الحكومة في عدة مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان وأفادت بشكل عام بعدم وجود قيود على عملياتها.

وقد تعاونت الحكومة بشكل عام مع المنظمات الحكومية الدولية وسمحت بزياراتها. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة برعاية الاجتماع الثالث لمجموعة التفكير حول تعزيز مجلس حقوق الإنسان في الرباط من 27-28 أيار/مايو.

في حزيران/يونيو، اجتمع الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في دورته الثامنة والثمانين في الرباط. وخلال الدورة، راجع الفريق العامل 200 حالة اختفاء قسري حول العالم، إضافة إلى قضايا سابقة من 35 دولة. كما قام الفريق العامل بتحليل لهيئة الإنصاف والمصالحة لجمع الدروس المستفادة للبلدان الأخرى.

وقد كانت آخر زيارة قام بها أي مقرر خاص للأمم المتحدة عام 2006، حيث زار المغرب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في التعليم.

لقد كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يقدم توصيات للملك بشأن قضايا حقوق الإنسان. وقامت أمانة مظالم غير قضائية بدراسة الإدعاءات المتعلقة بالمارسات غير العادلة من جانب الحكومة، إلا أنه من ناحية الممارسة الفعلية قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالعديد من أدوار ديوان المظالم الاجتماعي الوطني. وقد انتقد الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة بطء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تطبيق التغييرات المؤسسية التي أوصت بها هيئة الإنصاف والمصالحة. لكن الجمهور والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان نظرت للمجلس بصورة عامة على أنه مدافع حكومي عن الحماية المؤسسية لحقوق الإنسان وعلى أنه يتسم بالمصادقية والاستباقية وعلى أنه أداة للسعي للحصول على الإنصاف في الحالات الفردية.

وهناك لجنة برلمانية لحقوق الإنسان، إلا أنها تقوم فقط بالتحقيق في الأحداث الهامة. وخلال العام، قامت اللجنة بتشكيل لجنة برلمانية مكونة من ممثلين عن أحزاب الأقلية والأغلبية السياسية للتحقيق في عملية تفكيك معسكر أكديم إزيك في تشرين الثاني/نوفمبر في الصحراء الغربية (طالع تقرير الصحراء الغربية). وبانتهاء العام، لم يكن قد تم بعد نشر تقرير اللجنة.

#### الجزء 6: التمييز وإساءات المجتمع والاتجار بالأفراد

يحظر الدستور التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الإعاقة أو اللغة أو المرتبة الاجتماعية، إلا أن التمييز ضد المرأة، خاصة في المناطق الريفية، ظل يشكل مشكلة على أرض الواقع.

#### المرأة

ينص القانون على معاقبة الرجال الذين تتم إدانتهم في جريمة الاغتصاب بأحكام بالسجن تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات، أما في حال كانت الضحية قاصراً، فيتراوح الحكم بالسجن ما بين عشرة وعشرين عاماً. أما الاعتداء الجنسي فيعاقب عليه بالحبس لمدة قد تصل إلى سنة واحدة وغرامة مالية قيمتها 15,000 درهم (1,797 دولار أمريكي). غير أن الاغتصاب من طرف الزوج لا يعتبر جريمة، لكن الرابطة الديمقراطية المغربية للدفاع عن حقوق المرأة – وهي منظمة مناصرة محلية – أفادت بأن الزوج كان الجاني في ثمان من أصل كل عشر حالات يتم فيها ارتكاب العنف ضد المرأة.

وفيما يتعلق بمسألة الاغتصاب، أشارت منظمات حقوق المرأة إلى العديد من بنود القانون باعتبارها تديم معاملة المرأة بطريقة غير متساوية مع الرجل، باعتبارها لا توفر الحماية الكافية للمرأة بالرغم من المراجعات التي جرت على قانون الأحوال الشخصية. هذا، ويتحمل المدعى عليهم في الملاحقات القضائية المتعلقة بقضايا الاغتصاب عبء إثبات براءتهم. ولم يتم في أغلب الحالات الإبلاغ عن حالات الاعتداء الجنسي. وقد تعرض عائلات ضحايا الاغتصاب على المغتصبين فكرة الزواج كحل بديل من أجل الحفاظ على شرف العائلة. ويمكن إلغاء الملاحقة القضائية في حالات اغتصاب من هُن دون السن القانونية إذا ما وافق المغتصب على الزواج من ضحيته.

ولم تتوفر بنهاية العام إحصاءات عن عدد حوادث الاغتصاب في البلاد، لكن الأمم المتحدة ذكرت في تقرير لها عام 2008، وهو آخر عام توفرت فيه أية إحصائيات عن حالات الاغتصاب، حدوث 1,130 حالة اغتصاب قامت الشرطة بتسجيلها في البلاد. وكانت التقارير المتعلقة بحجم العنف ضد النساء، التي وردت من الملاجئ الخاصة بالنساء، محدودة النطاق وأشارت إلى إخفاق الحكومة في تطبيق القوانين السارية. وأفادت منظمات حقوق المرأة بأن الحكومة قد أخفقت في متابعة الحملة التي أطلقتها في عام 2006 لمنع العنف ضد النساء.

لا يحظر القانون بشكل صريح العنف الأسري ضد المرأة، لكن المحظورات العامة في القانون الجنائي تعالج هذا العنف. فالعنف البدني يُعتبر مبرراً قانونياً للطلاق، غير أن عدداً قليلاً من النساء قمن بإبلاغ السلطات عن تعرضهن لإساءة المعاملة. ويتساهل القانون مع الأزواج الذين يرتكبون جرائم ضد زوجاتهم، وندراً ما يتدخل رجال الشرطة في النزاعات المنزلية. وينص القانون الجنائي على وجود نوعين من العنف الأسري. فالجنح الكبيرة تحدث عندما تعاني الضحية من إصابات تتسبب في عدم قدرتها على العمل لمدة 20 يوماً، أما الجنح البسيطة فتحدث عندما تعاني الضحية من إصابات تتسبب في عدم قدرتها على العمل لمدة تقل عن 20 يوماً. لكن المنظمات غير الحكومية أفادت بأن المحاكم نادراً ما حاكمت مرتكبي الجنح البسيطة.

وقد أفادت منظمة غير حكومية محلية هي "المعهد العالمي للمرأة" (Global Women's Institute) بأن القوانين لم تطبق في أغلب الأحيان نظرا للقلق الاجتماعي من تفكيك الأسرة وبسبب العقيلة المحافظة التي يتسم بها بعض مسؤولي الشرطة والمحاكم.

وقد انتقد المراقبون عدم وجود تشريعات محددة توفر الحماية للنساء والبنات ضد العنف. وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على هذه المخاوف بعد تقديم التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بالبلد، وذلك عام 2008.

وقد أدارت الحكومة خطوطا ساخنة لضحايا العنف الأسري في 20 مركز في مختلف أنحاء البلاد. كما أدارت ثلاث منظمات غير حكومية مراكز توجيه وإرشاد للخدمات القانونية والاجتماعية. وقامت شبكة أناروز بإدارة 31 مركزا لتلقي الاتصالات، بينما أدارت الرابطة الديمقراطية المغربية للدفاع عن حقوق المرأة إثني عشر مركزا. وتوجد مراكز التوجيه والإرشاد هذه في المناطق الحضرية دون سواها، بينما تنحصر الخدمات المتوفرة لضحايا العنف في المناطق الريفية في الشرطة المحلية. وقد أدارت جمعية أوكسجين، وهي منظمة غير حكومية محلية مقرها مدينة ورزازات، مركز استماع وتلقي اتصالات بصورة سرية وبرنامج لمحو الأمية وبرنامج للمساعدة القانونية. وقد قامت جمعية أوكسجين خلال العام بإجراء استطلاعات كشفت أن أعمار الكثير من النساء اللاتي تعرضن للضرب كانت ما بين 15 و18 سنة، وإنه في أغلب الأحيان لم يقم بالإبلاغ عن هذه الإساءات. وأشارت البيانات التي تم الحصول عليها من ورزازات بأن نصف سكان المدينة يعتبرون بأن العنف من قبل الأزواج يعد شأنا خاصا.

وفي شباط فبراير 2009، أطلق اتحاد العمل النسائي، وهو منظمة غير حكومية تعمل لمناهضة التمييز ضد المرأة، وشبكة أناروز حملة توعية حول ضحايا العنف في ست عشرة من المناطق البلدية بالدار البيضاء. وقد قام اتحاد العمل النسائي خلال الصيف بتدريب 1,200 سيدة من أصل 3,000 تم انتخابهم للمجالس البلدية عام 2009. وقد ركز التدريب على بناء التحالفات وكيفية الضغط لمساعدة النساء العاملات في المجال السياسي الذين يواجهون مقاومة من قبل زملائهم الرجال.

وقد عملت العديد من المنظمات غير الحكومية المعترف بها على الدفع قداما بحقوق المرأة وتعزيز قضاياها. وكان من بين هذه المنظمات الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة المغربية واتحاد العمل النسائي والجمعية المغربية لحقوق المرأة. وقد أيدت جميع هذه المنظمات تعزيز الحقوق السياسية والمدنية للمرأة. وكانت هناك منظمات غير حكومية عديدة وفرت ملاجئ للنساء اللواتي تعرضن للضرب، وروجت للتعليم، وقامت بتعليم النساء المبادئ الأساسية للنظافة وتنظيم الأسرة ورعاية الأطفال.

يعتبر التحرش الجنسي في مكان العمل جريمة جنائية، ولكن فقط عندما يرتكبه أحد الرؤساء. ويُعرّف التحرش الجنسي بأنه إساءة استخدام للسلطة. ولم تطبق قوانين مكافحة التحرش الجنسي بشكل فعال. ووفقا للحكومة، فإنه على الرغم من أن القانون يتيح لضحايا التحرش الجنسي مقاضاة أرباب العمل، إلا أن عددا ضئيلا من الضحايا تقدم بدعاوى لخشية معظمهم من فقدان الوظيفة نتيجة لذلك أو لصعوبة إثبات المخالفة. وفي 2 أيار/مايو، أفيد بأن شرطة الدار البيضاء قامت باحتجاز الصحفية زينب الغزواني وغيرها من أعضاء الحركة البديلة من أجل الدفاع عن الحريات الفردية لفترة قصيرة لمنعهم من القيام باعتصام لنشر الوعي حول موضوع التحرش الجنسي.

ويعتبر استخدام وسائل منع الحمل قانونيا وقد توفرت معظم أنواع هذه الوسائل بشكل واسع. وقد تمتع الأفراد والأزواج بحق التقرير بحرية ومسؤولية عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم والفترة الزمنية ما بين ولادة كل طفل وآخر وتوقيت الحمل بكل طفل، وقد توفرت لهم المعلومات والسبل لاتخاذ هذه القرارات بدون تمييز أو إكراه أو عنف. وقد أدارت وزارة الصحة برنامجين، يقدم البرنامج الأول عيادات متنقلة توفر الرعاية لصحة الأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة في المناطق الريفية النائية. أما البرنامج الثاني، فيشمل زيارات منزلية منتظمة للتشجيع على استخدام وسائل منع الحمل ولتقديم خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الرعاية الصحية الأولية. وقد توفرت وسائل منع الحمل الطارئة في نهاية عام 2008. وفي الممارسة العملية، أفادت المنظمات غير الحكومية بأن النساء غالبا ما واجهن عراقيل عند سعيهن للحصول على وسائل منع الحمل الطارئة من الصيدليات. وقد توفرت العناية المدربة أثناء وبعد الولادة للنساء اللاتي تمكن من تحمل نفقات هذه الخدمات. وبحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، فقد كان هناك

حوالي 110 حالة وفاة للأمهات من بين كل 100,000 ولادة في المغرب خلال عام 2008. وقد حصل الرجال والنساء على فرص متساوية في الحصول على الخدمات التشخيصية والعلاج للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز.

ويختلف ميراث المرأة، وهو أمر تحدده الشريعة الإسلامية بالنسبة للمسلمين، بحسب الظروف، لكنه أقل من ميراث الرجل. وبموجب الشريعة، تراث البنات نصف ميراث إخوتهم الذكور، وفي حال كانت المرأة طفلة وحيدة تراث نصف الميراث، بينما يرث الأقارب الآخرين النصف الآخر من الميراث. أما الوريث الذكر الوحيد فيرث جميع الممتلكات. ولم يتم تغيير قوانين الميراث ضمن تعديل عام 2004 لقانون الأحوال الشخصية. وللمرأة المسلمة الحق في منح الجنسية لأبنائها. وكانت الجنسية في السابق تمنح فقط عن طريق الأب. ولا يمكن نقل الجنسية للطفل إلا في الحالات التي يكون فيها الوالدان مسلمين وإذا كان زواجهما معترفا به بموجب القانون.

أصدرت وزارة الداخلية قرارا عام 1995 وعام 2004 ينص على أنه من حق المرأة الحصول على أراضي الجموع التي تشكل ثلث مساحة البلاد. وفي حين تحمل قرارات وزارة الداخلية قوة القانون، إلا أن تطبيق القرار قوبل بمقاومة محلية كبيرة من قبل الرجال. وبالرغم من الضغط الكبير الذي قامت به المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة، إلا أن تطبيق قوانين الملكية هذه لا يزال ضعيفا ومتفاوتا. وفي تموز/يوليو 2009، احتجت 900 امرأة من القبائل من جميع أنحاء البلاد على ممارسات نقل أراضي الجموع القبلية والتعويض عنها التي يهيمن عليها الرجال. وقد أفادت الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة المغربية بأن السلطات المحلية قامت بالاتفاق مع ممثلي القبائل بالتفاوض سرا لتوفير التعويضات للرجال فقط ولم تقم بنشر قائمة بالمستفيدين. وفي عام 2008، تم استبعاد نساء قبيلة ساكنية في القنيطرة من الاستفادة من أراضي الجموع. وفي أيلول/سبتمبر 2009، وفي عشية الاحتفال باليوم الوطني للمرأة المغربية، أعلنت المحاكم ووزارة العدل أن وزير الداخلية قد أقر بأن النساء القبليات لهن نفس حقوق الرجال في الانتفاع بتنازلات أراضي الجموع. لكن الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة المغربية أفادت في آب/أغسطس بأن تطبيق القرار قد تعطل. ووفقا للرابطة، فإن ما قد يصل إلى 2.5 مليون امرأة يمكن أن يستفدن إذا ما تم تطبيق القانون.

عدّل قانون الأحوال الشخصية لعام 2004 سن الزواج بالنسبة للنساء من 15 سنة إلى 18 سنة، ووضعت مسؤولية الأسرة على عاتق الزوجين، وألغى واجب طاعة الزوجة لزوجها. وألغى القانون (المعروف أيضا بالمدونة) شرط توفر الولي بالنسبة للنساء لإتمام الزواج، وأتاحت الطلاق عبر الاتفاق المتبادل، كما فرضت قيودا على ممارسة تعدد الزوجات.

وما زال تطبيق قانون الأحوال الشخصية لعام 2004 المثير للجدل يمثل مصدر قلق لاعتماده بشكل كبير على استعداد القضاة لوضع القانون موضع التطبيق، في الوقت الذي لم يتفق فيه الكثير من القضاة مع أهداف القانون. وقد شكل الفساد في أوساط الموظفين العاملين في المحاكم وانعدام المعرفة بشأن مقتضيات القانون بين العديد من المحامين عائقا أيضا أمام تطبيق القانون بصورة أوسع.

كانت هناك عقبات قانونية قليلة أمام مشاركة المرأة في الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وقد استطاعت المرأة السفر، والحصول على القروض، والبدء في الأعمال التجارية من دون إذن الأب أو الزوج. ووفقا لإحصاءات عام 2009 التي قدمتها الجمعية المغربية لسيدات الأعمال، فإن ما يزيد عن 5,000 سيدة أعمال يقمن بإدارة الأعمال التجارية في القطاع الاقتصادي الرسمي في البلاد. وإضافة إلى ذلك، هناك حوالي 2.7 مليون امرأة يعملن خارج المنزل، على الرغم من أن 75 بالمائة من هؤلاء النساء يعملن في القطاع غير الرسمي. وأظهرت الدراسات أن عدم كفاية التعليم العالي للمرأة كان عائقا أمام سيدات الأعمال في البلاد. وأفادت الحكومة بأن ما بين عامي 2008 و 2009، استفاد ما يقرب من 656,000 مواطنا من برامج محو الأمية الحكومية، وأشارت الإحصاءات إلى أن 80 بالمائة من المستفيدين من البرامج هم من النساء. وقد كان ما يزيد بقليل عن 40 بالمائة من النساء في المناطق الحضرية و 25 بالمائة من النساء في المناطق الريفية ممن يعرفن القراءة والكتابة مما زاد من عرقله الفرص المتاحة أمامهم للمشاركة الاقتصادية.

لقد سمح القانون منذ عام 2007 للمواطنات بمنح الجنسية لأبنائهن، وكانت الجنسية في السابق تُمنح فقط عن طريق الأب.

وقد واصلت البنات التخلف عن الصبيان في مجال التعليم والانتظام الدراسي فيما بعد المرحلة الابتدائية.

وفي حين زعمت المنظمات غير الحكومية ومجموعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن سوء معاملة الأطفال كان أمراً شائعاً، إلا أنه لم توجد إحصائيات حكومية قاطعة بشأن مدى المشكلة. وقد أظهرت الأدلة غير الموثوقة بأن سوء معاملة الأطفال من خدم المنازل شكل أيضاً مشكلة.

وقد قامت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بإدارة وحدات لحماية الأطفال في الدار البيضاء ومراكش. وقد قامت هذه الوحدات بتنسيق عملها والمشاركة بالإحصائيات مع الوكالات المحلية الأخرى، كما قامت بمراقبة سوء معاملة الأطفال وتقديم الاستشارات والتوجيه القانوني وترويج حقوق الطفل.

وفي حين أن السن القانونية للزواج هو 18 سنة، يمكن للوالدين الحصول على إعفاء من ذلك من أحد القضاة لزوج من هم دون السن القانوني. وقد قام القضاء بالموافقة على معظم طلبات الالتماس لزوج من هم دون السن القانوني، وقد تم ما يقرب من 31,000 زيجة منها خلال عام 2008. وقد أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية بأنه في كثير من الحالات ينظر القاضي في طلب الموافقة على زواج من هم دون السن القانوني بينما يكون الأزواج قد اقترحوا من الناحية الفعلية بموافقة عائلاتهم. وفي عام 2008، أصدرت الرابطة الديمقراطية المغربية للدفاع عن حقوق المرأة تقريراً انتقدت فيه الحكومة للسهولة النسبية التي يمكن بها الحصول على تلك الإعفاءات.

هذا، وقد تم استغلال الأطفال عند طريق الدعارة داخل البلاد وكانوا ضحايا للسياحة الجنسية.

ولدى الحكومة اتفاقيات مع إسبانيا وإيطاليا بشأن إعادة القصر الذين لا يوجد معهم مُرافق، بالرغم من عدم تطبيق ذلك من الناحية العملية. وظلت عمليات إعادة بطيئة بسبب عدم موافقة العائلات المغربية على السماح بعودة هؤلاء القصر إلى المنزل وبسبب قلة الأماكن المتاحة في مراكز الاستقبال للقاصرين الذين لا يوجد لديهم منازل يعودون إليها.

وقد أصبحت المغرب طرفاً في اتفاقية لاهاي الخاصة لعام 1980 المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، وذلك اعتباراً من تاريخ 1 حزيران/يونيو. للاطلاع على مزيد من المعلومات حول الاختطاف الدولي للأطفال بواسطة الوالدين، طالع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن الامتثال، وذلك على الموقع التالي:

[http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport\\_4308.html](http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport_4308.html)

وللحصول على معلومات محددة عن البلد طالع الموقع التالي:

[http://travel.state.gov/abduction/country/country\\_3781.html](http://travel.state.gov/abduction/country/country_3781.html)

#### معادة السامية

لقد عاش اليهود، الذين يقدر زعماء الجالية عددهم بأربعة آلاف نسمة، بشكل آمن، ووفرت لهم الحكومة الإجراءات الأمنية الملائمة. ولم ترد أية تقارير عن أعمال أو منشورات معادية للسامية أو التحريض على العنف.

#### الاتجار بالأفراد

للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول موضوع الاتجار بالأفراد، طالع تقرير الاتجار بالأفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع التالي [www.state.gov/g/tip](http://www.state.gov/g/tip)

#### الأفراد المعاقون

يحظر القانون التمييز ضد الأفراد ذوي الإعاقة الجسدية أو الحسية أو الذهنية أو العقلية سواء في مجال التوظيف أو التعليم أو الحصول على الرعاية الصحية، لكن الحكومة لم تقم بتفعيل تطبيق هذه الأحكام. ويكفل القانون وجود قوانين ولوائح خاصة بالمباني تضمن توفير سبل تيسر على ذوي الإعاقات دخول المباني، لكن الحكومة لم تقم بإنفاذ هذه اللوائح والبرامج بشكل فعال. وبالرغم من أن قوانين المباني تلزم تيسير الدخول لجميع الأشخاص، إلا أن تلك القوانين نادرا ما كانت تنفذ. وفي العديد من الحالات، لم يكن البنائون أو مفتشو المباني على دراية بالقوانين التي تلزم سهولة الوصول للمبنى، كما لا يوجد قانون يشترط توفير المعلومات وسبل الاتصال للجمهور. وقد حصل الأشخاص المعاقون على إمكانية متساوية للحصول على المعلومات وسبل الاتصال، لكن أجهزة الاتصال الخاصة بالمكفوفين والصم لم تكن بشكل عام متوفرة على نطاق واسع.

وكانت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن هي المسؤولة عن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، وقد حاولت الوزارة دمج ذوي الإعاقات في المجتمع من خلال تخصيصها للأشخاص ذوي الإعاقات نسبة سبعة بالمئة من فرص التدريب المهني في القطاعين العام والخاص. وفي عام 2008، شكلت الحكومة 217 صفا مدمجا للأطفال ذوي الإعاقات. غير أن عملية الدمج تركزت إلى حد كبير في الممارسة العملية للجمعيات الخيرية الخاصة. وكانت العائلات في العادة هي التي تدعم وتعمل ذوي الإعاقات، إلا أن بعضهم قد عاش على التسول.

#### الأقليات القومية والعرقية والإثنية

اللغة الرسمية هي العربية، وتستخدم اللغتان الفرنسية والعربية في وسائل الإعلام الإخبارية وفي المؤسسات التعليمية. وقد ركزت الإصلاحات التعليمية في العقد الماضي على استخدام اللغة العربية في المدارس الثانوية.

أفاد حوالي 60 بالمئة من السكان إن لهم تراثا أمازيغيا (بربريا)، بما في ذلك العائلة المالكة. وأكدت الجماعات الثقافية الأمازيغية إن تقاليدها ولغتها أخذت في التلاشي والإختفاء بسرعة بسبب التعريب. وقد وفرت الحكومة برامج تلفزيونية باللغات الأمازيغية الثلاث وهي التاريفيت (الريفية) والتشليت (السوسية) والتمازيغت (وهي اللهجة التي يستخدمها الأمازيغ البربر). كما قامت الحكومة أيضا بإدخال صفوف تعليم اللغة الأمازيغية في المنهاج الدراسي لـ 3,470 مدرسة، وقد اختلفت اللغة بحسب اللهجة الرئيسية المستخدمة في كل منطقة. وأصبحت البرامج المقدمة بإحدى لغات البربر متوفرة بشكل متزايد في محطات الإذاعة وشاشات التلفزيون. كما طبقت الحكومة إلزامية تعليم الأمازيغية البربرية للطلاب في المدرسة العليا لتكوين الأطر التابعة لوزارة الداخلية في القنيطرة.

ورغم أن أغلبية سكان البلد من الأمازيغ، إلا أن المناطق الريفية التي يشكل الأمازيغ الغالبية السائدة من سكانها هي أفقر مناطق البلاد. وتصل نسبة الأمية في بعض المناطق إلى 80 بالمئة، ولا تقوم السلطات فيها في الكثير من الأحيان بتقديم الخدمات الحكومية الأساسية.

وخلال العام، بدأت السلطات بتسجيل أسماء الأطفال الأمازيغية التقليدية، وكانت السلطات في السابق تمنع تسجيل الأسماء غير العربية.

#### أعمال إساءة وتمييز اجتماعية وأعمال عنف قائمة على التوجه الجنسي والهوية الجنسية

يجرم القانون الجنائي الممارسات الجنسية المثلية، إلا أن هذه الأحكام نادرا ما تم تطبيقها. وقد تمت مناقشة الممارسات الجنسية المثلية في وسائل الإعلام بشكل علني وبصورة أكثر انفتاحا عن الأعوام السابقة.

وقد ترتب على عدم شرعية المثلية الجنسية عدم ورود أية تقارير تفيد بحدوث تمييز اجتماعي أو عنف جسدي أو تحرش بسبب التوجه الجنسي، كما لم ترد أي تقارير عن حدوث تمييز رسمي بسبب التوجه الجنسي في مجال التوظيف أو السكن أو انعدام الجنسية أو الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية. وقد شكل التوجه الجنسي في بعض الأحيان أساسا لارتكاب العنف الاجتماعي أو التحرش أو الابتزاز أو غيرها من الممارسات، وذلك عامة على المستوى المحلي.

أعمال عنف أو تمييز اجتماعي أخرى

لم ترد اية تقارير عن حوادث عنف اجتماعي ضد الأفراد الذين يعانون من مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، بالرغم من وجود وصمة عار مقرونة بإجراء الاختبار لتحديد الإصابة بالمرض. وواجه السكان المصابون بنقص المناعة المكتسبة/الإيدز تمييزاً ضدهم وكانت خيارات العلاج المتوفرة لهم محدودة.

الجزء 7: حقوق العمال

أ. الحق في تكوين النقابات

يجوز الدستور للعمال تشكيل النقابات والانضمام إليها. أما من حيث التطبيق، لم يتم تطبيق القوانين في بعض القطاعات وبعض المناطق الجغرافية. ويكفل القانون للعمال حق الإضراب، باستثناء فئات معينة من موظفي الحكومة، بما في ذلك العاملين بالقوات المسلحة والشرطة والنظام القضائي. ولا يشمل قانون العمل العمال الزراعيين وخدم المنازل الذين لا يحق لهم تشكيل نقابات. ورغم أن معظم الاتحادات النقابية متحالفة مع أحزاب سياسية، إلا أن النقابات قد عملت بدون تدخل من الحكومة. وكان حوالي 5.5 بالمائة من العاملين في البلاد منظمون في نقابات. ويجوز لأية مجموعة تتكون من ثمانية عمال فما فوق أن تشكل اتحاداً، ويجوز لأي عامل أن يغير ارتباطه بنقابة ما بكل سهولة.

وينص القانون على سلطة الحكومة التدخل في الإضرابات عندما تهدد الأمن الوطني أو الاستقرار الداخلي أو المصالح الاقتصادية الحيوية. ولا يجوز لأرباب العمل بدء إجراءات ملاحقة جنائية ضد عمال لمشاركتهم في الإضرابات. وبالرغم من أن الدستور يكفل حق تنظيم الإضرابات، إلا أن النقابات شكت من قيام الحكومة في بعض الأحيان باستخدام المادة 288 من القانون الجنائي لملاحقة العمال قضائياً لمشاركتهم في الإضرابات ولقمع مثل هذه الإضرابات. وقد نصت المادة 288 على العقوبة الجنائية لكل من قام باستخدام الاحتيال أو العنف للتحريض على الإضرابات.

ويفرض القانون المعني بالإضرابات التحكيم الإجباري لحل النزاعات، ويحظر الاعتصامات، ويدعو إلى الإشعار بالإضراب قبل عشرة أيام من بدئه ويجوز توظيف عمال بديلين. ويجوز للحكومة أن تتدخل في الإضرابات، ولا يجوز أن تُنظم الإضرابات حول قضايا تم التطرق إليها في عقد جماعي لمدة سنة واحدة بعد دخول العقد حيز التنفيذ. وتتمتع الحكومة بسلطة تفريق المظاهرات في الأماكن العامة التي لم يُسمح بالقيام بإضرابات فيها، ومنع احتلال الأماكن الخاصة من دون ترخيص.

لا يجوز للنقابات أن تمنع العمال الذين لم يشاركوا في الإضراب من العمل، ولا يجوز لها القيام بعمليات تخريب. ويتعرض أي موظف مضرب يقوم بمنع موظف بديل من العمل بالإيقاف لمدة سبعة أيام. ويعاقب في حال ارتكابه مخالفة ثانية في غضون سنة واحدة بالإيقاف عن العمل لمدة 15 يوماً.

ب. الحق في التنظيم والتفاوض الجماعي

يكفل القانون الحق في التنظيم والمساومة الجماعية، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذا الحق. وكان أقل من 6 بالمائة أو 600,000 عامل من أصل القوى العاملة التي يبلغ مجموعها 11,3 مليون عامل أعضاء في اتحادات عمالية. وقد يحتوي موقع عمل واحد على عدة تنظيمات نقابية مستقلة محلية أو على فروع محلية تابعة لأكثر من نقابة عمالية واحدة. ولكن النقابات التي تنتمي إلى عضويتها نسبة 35 بالمائة على الأقل من العمال في مكان العمل هي الوحيدة التي يجوز الاعتراف بها كشريك تفاوضي.

وكانت المساومة الجماعية سائدة في الكثير من القطاعات الاقتصادية. وبحسب قانون العمل، يجب الاتفاق على الأجور وظروف العمل للعمال المنتمين إلى نقابات من خلال مناقشات بين رب العمل وممثلي العمال، غير أن أرباب العمل قاموا في كثير من الأحيان بتحديد رواتب الغالبية العظمى من العمال الأعضاء وغير الأعضاء في النقابات بشكل أحادي. وقد نشبت

خلافات عمالية في بعض الحالات نتيجة إخفاق أرباب العمل في تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها عبر المفاوضات الجماعية، وبسبب عدم دفعهم للأجور. وقد قامت أكبر خمس نقابات في البلاد بالتفاوض مع الحكومة بشأن القضايا العمالية على المستوى الوطني. وعلى المستوى القطاعي، يمكن لأية نقابة التفاوض مع أرباب العمل في القطاع الخاص بشأن الحد الأدنى للأجور والتعويضات وغيرها من الاهتمامات.

يشترط القانون على أرباب العمل الذين يرغبون في فصل عمال لديهم أن يقوموا بإبلاغ الحاكم الإقليمي من خلال مكتب مفتش العمل. وفي الحالات التي ينوي فيها رب العمل استبدال العمال المطرودين، يقوم مفتش عمل حكومي بتوفير العمال البديلين ويتوسط في حالات العاملين الذين يحتجون على طردهم.

يحظر القانون بشكل محدد التمييز ضد النقابات العمالية ويحظر على الشركات طرد العمال لمشاركتهم في نشاطات تنظيم نقابية مشروعة، وقد تم اتباع القانون من الناحية العملية. ولمحاكم الأحوال الشخصية سلطة إعادة العمال المفصولين بصورة تعسفية، ويمكنها فرض الأحكام التي تُرغم أرباب العمل على دفع التعويضات والرواتب المتأخرة. ويجوز للنقابات رفع دعاوى قضائية من أجل فرض تطبيق قوانين العمل، كما يحق لأرباب العمل رفع دعاوى قضائية ضد النقابات عندما يعتقدون بأن النقابات تجاوزت صلاحيتها.

لا توجد قوانين خاصة أو استثناءات من قوانين العمل العادية في المناطق الصناعية الخاصة للتصدير.

### ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري والإجباري والعمل السري، إلا أن بعض تقارير أفادت بوقوع مثل هذه الممارسات. وقد اجبرت الفتيات الصغيرات من المناطق الريفية في أحيان كثيرة على العمل كخادمات منازل في المدن وقد واجه الصبيان الصغار العمل القسري كصبيان متمرنين في الصناعات الحرفية وفي صناعة البناء وفي ورش السيارات. ولم تقم الحكومة في الواقع الفعلي بالتفتيش على ورش العمل الصغيرة والمنازل الخاصة حيث يتم القيام بالغالبية العظمى من هذه الأعمال وذلك نظراً لقلّة عدد المفتشين وقلّة الموارد المتاحة أمام هؤلاء المفتشين للتحقيق. طالع أيضاً تقرير الاتجار بالأفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع التالي [www.state.gov/g/tip](http://www.state.gov/g/tip)

### د. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحمي القانون الأطفال من الاستغلال في أماكن العمل ويحظر العمل القسري أو الإجباري. ولم تقم الحكومة بتطبيق هذه القوانين بشكل فعال إلا في أسواق العمل المنظمة، ويرجع ذلك بشكل أساسي لمحدودية الموارد.

ويحدد قانون العمل الحد الأدنى لسن العمل في جميع القطاعات بسن الخامسة عشرة. ويُمنع عمل الأطفال دون السادسة عشرة من العمر لأكثر من 10 ساعات يومياً، ويجب أن تتضمن هذه الساعات على الأقل ساعة واحدة للراحة. ولا يُسمح للأطفال دون سن 16 عاماً بالعمل في الفترة من الساعة 9:00 مساءً إلى 6:00 صباحاً في الأعمال غير الزراعية، أو من الساعة 8:00 مساءً إلى الساعة 5:00 صباحاً في المجال الزراعي، لكن العمل الزراعي الموسمي تم استثناءه من القانون. كما يُمنع تشغيل الأطفال دون سن 18 عاماً في المحاجر والمناجم أو أية مواقع تصنفها الحكومة على أنها مواقع خطيرة.

وقد كان عدم الامتثال لقانون عمالة الطفل أمراً شائعاً خاصة في المجال الزراعي وفي المنازل الخاصة في المدن حيث عمل الأطفال كخدم منازل. وقد أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في عام 2006 بأن ما يصل إلى 87 في المائة من العمال الذين هم دون السن المسموح بها في البلاد يعملون في المزارع العائلية. وبحسب الإحصائيات الحكومية، قام مفتشو العمل خلال النصف الأول من العام بإصدار 142 إنذاراً و45 غرامة مالية للشركات بسبب تشغيل أطفال بين سن الخامسة عشر والثامنة عشر. وقد تم تغريم 15 شركة عام 2009 لقيامها بتشغيل أطفال دون سن الخامسة عشرة.

ومن الناحية التطبيقية، بدأ بعض الأطفال التدريب على العمل قبل أن يبلغوا الثانية عشرة من العمر، خاصة في الورش العائلية الصغيرة في مجال الصناعات الحرفية اليدوية. كما عمل الأطفال أيضاً في القطاع غير المُنقن المتمثل في صناعة النسيج والسجاد والنشاطات الصناعية الخفيفة. وعادة ما كانت معايير السلامة والصحة والأجور بالنسبة للأطفال دون المعايير. ولا يتضمن قانون العمل مواداً تشمل الخدمة في المنازل وبالتالي لا يمنع تشغيل الأطفال كخدم في المنازل. وقد نشرت اللجنة المغربية العليا للتخطيط، وهي الوكالة الحكومية المعنية بالإحصاءات، تقريراً في عام 2009 يقدر وجود حوالي 170,000 فتاة بين السابعة والخامسة عشر من العمر ممن يعملن كخدم في المنازل بصورة غير مشروعة.

كانت التقارير الجديرة بالثقة حول وقوع حوادث سوء معاملة جسدية ونفسية لخدم المنازل أمراً مألوفاً. وقد أتهمت بعض دور الأيتام بالتواطؤ في هذه الممارسة. وقد تقبل المجتمع عموماً فكرة الخدمة بالتبني، وفي كثير من الأحيان تواطأ والدا الأطفال المعنيين وعادة ما حصل الوالدان على مقابل مالي لاستخدام أطفالهم. وقد عمل معظم الأطفال من خدم المنازل مقابل الطعام والسكن والملبس بدلاً عن الأجر المالي. وقد قامت الحكومة بوضع برامج لمكافحة هذه الممارسات ولمحاولة الإثراء عنها.

وقد أفادت التقارير بأن الشرطة، والمدّعين العامين، والقضاة نادراً ما فرضوا المقتضيات القانونية الخاصة بالإساءة إلى الأطفال أو "بالمعاملة القسرية في القضايا المتعلقة بالأطفال العاملين كخدم في المنازل"، كما أن عدداً ضئيلاً فقط من والدي الأطفال العاملين كخدم في المنازل كانوا راغبين، أو قادرين، على متابعة السبل القانونية التي من المحتمل أن توفر أية فوائد مباشرة.

وقد قامت الحكومة في بعض الحالات التي قام فيها أرباب العمل بإساءة معاملة الأطفال من خدم المنازل بملاحقتهم قضائياً. وفي آب/أغسطس، حكم علي سيدة في الدار البيضاء بالحبس لمدة سنة بعد اكتشاف قيامها بضرب وإساءة معاملة خادمتها البالغة من العمر 12 عاماً بصورة متكررة. وفي عام 2009، حكمت محكمة في وجدة على زوجة قاضي بالسجن لمدة ثلاثة أعوام لإساءتها معاملة طفلة تعمل كخادمة في المنزل.

وزارة الشغل والتكوين المهني هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ وفرض تطبيق قوانين وأنظمة عمالة الأطفال. وينص القانون على فرض عقوبات قانونية على أرباب العمل الذين يوظفون أطفالاً دون سن الخامسة عشر، ويفرض عليهم غرامات تتراوح ما بين 27,000 و32,000 درهم (3,235 دولار إلى 3,835 دولار أمريكي). وتتضمن سبل فرض تطبيق القانون ضد عمالة الأطفال عقوبات جنائية، وغرامات مدنية، وسحب الحقوق المدنية أو الوطنية أو العائلية، أو إيقاف أحد هذه الحقوق أو جميعها، بما في ذلك الحرمان من حق الإقامة القانونية في البلاد لمدة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات. إلا أن الحكومة لم تقم بتطبيق هذه العقوبات بصورة منهجية نظراً لانعدام الموارد.

وقد استمر القطاعان الرسمي وغير الرسمي في تجاهل تطبيق الحد الأدنى للسنة القانونية للعمل. وبحسب المسؤولين في وزارة العدل، لم يتم على الإطلاق إدانة أي شخص بتهمة تشغيل الأطفال في المنازل. ولم يكن لمفتشي العمل المسؤولين عن تطبيق قانون العمل أية صلاحية للتفتيش على المنازل الخاصة. ولم تتم مراقبة القطاع غير الرسمي، حيث تعمل غالبية الأطفال، من قبل الطاقم صغير العدد من مفتشي العمل. ولم يتم تخصيص أي من مفتشي العمل للتعامل فقط مع قضايا عمالة الأطفال، ولم ترد أية تقارير تفيد بإجراء تدريب خاص بموضوع عمالة الأطفال..

وبموجب خطة العمل الوطنية من أجل الطفل 2006-2015، قامت الحكومة بتوسيع نطاق التنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية بشأن البرامج التعليمية والتدريبية على مدار العام. وقد قامت وزارة الشغل والتكوين المهني، تحت قيادة مكتب مدير العمل، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، بالإشراف على عدد من البرامج الرامية إلى معالجة مسألة عمالة الأطفال. وتسعى البرامج إلى تقليص حالات تشغيل الأطفال من خلال زيادة الوعي وتوفير المساعدات المالية للعائلات المعوزة وتقليص العراقل التي تقف عائقاً في طريق الالتحاق بالمدارس.

طالع أيضاً تقرير الاتجار بالأفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع التالي [www.state.gov/g/tip](http://www.state.gov/g/tip)

هـ. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجور يبلغ 10 دراهم (1.20 دولار أمريكي) للساعة في القطاع الصناعي، و 52.50 درهم (6.30 دولار أمريكي) يومياً للعمال الزراعيين. وعادة ما تجاهلت مؤسسات الأعمال في القطاع غير الرسمي، والتي توظف حوالي 60 بالمئة من الأيدي العاملة، شروط الحد الأدنى للأجور. ولم يكن أي من الحدين المنصوص عليهما كافياً لتوفير مستوى معيشة لائق للعامل وأسرته، حتى مع توفر الدعم الحكومي الرسمي للأسعار. وفي كثير من الحالات، قام عدة أفراد من الأسرة الواحدة بتجميع مداخيلهم من أجل إعالة أسرته. وقد كسب معظم العاملين في القطاع الصناعي أكثر من الحد الأدنى للأجور. فقد حصل العمال في ذلك القطاع بشكل عام، لدى أخذ المكافآت التقليدية التي تمنح بمناسبة الأعياد في الحسبان، على ما يعادل مرتبات ما بين 13 إلى 16 شهراً في كل عام.

ينص القانون على أن أسبوع العمل لا يتجاوز 44-48 ساعة عمل كحد أقصى، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن عشر ساعات في اليوم الواحد، وعلى دفع أجور أعلى مقابل ساعات العمل الإضافية، ودفع الأجور عن الأعياد الوطنية العمومية والإجازات السنوية، وعلى حد أدنى من الظروف الصحية والسلامة، بما في ذلك منع العمل الليلي للنساء والفُصْر. لم يلتزم أرباب العمل بهذه الإجراءات بشكل شامل، كما أن الحكومة لم تقم بفرضها بشكل فعال في جميع القطاعات. ولا يشمل قانون العمل خدم المنازل الذين هم في المقام الأول من مواطني البلاد.

بقيت معايير الصحة والسلامة المهنية على مستوى بدائي، إلا في ما يتعلق بحظر توظيف النساء والأطفال في مهن خطيرة معينة. وقد حاول مفتشو العمل مراقبة الأوضاع في أماكن العمل والتحقيق في الحوادث، إلا أن عددهم كان أقل مما يلزم وكانوا يفتقرون إلى الموارد الكافية. ومع أن العمال يملكون الحق، من ناحية المبدأ، في الانسحاب من ظروف العمل التي تُعرّض سلامتهم وصحتهم للخطر دون المخاطرة بفقدان وظائفهم، إلا أنه لم ترد أية تقارير عن محاولة العمال ممارسة هذا الحق.